وزارة التــعليم العـالي والبحث العــلمي

جــامعة زيان عاشور – الجلفة –

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم التاريخ وعلم الأثار

السياســة الإدارية الاستعماريـــة في الجزائــر (1914-1830)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية

إعداد الطالبتين:

- سـارة قـرماش
- فطيمـــة قليـل

تحت إشــراف :

أ. د / الشافعي درويش

السنة الجامعية 1443-1444هـ / 2022-2023م

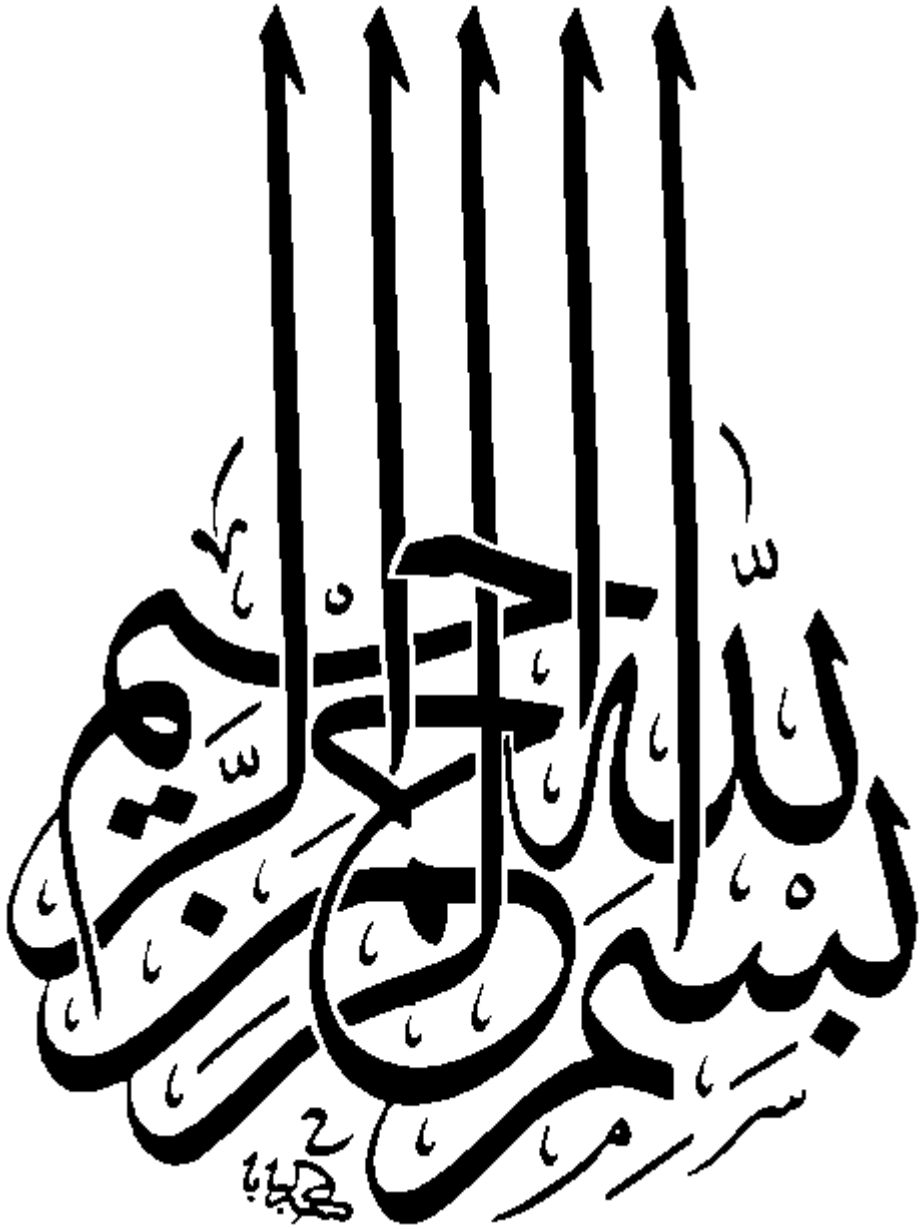
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــداء ...

إلى التي علمتني الصبر والاجتهاد إلى نبع الحنان والعطاء التي اسقتني بحبها وحنـــانها ...إلى من كـــــان دعـــــاؤها ســـر نجاحـي أمـــي الغاليـة " مريم "حفظها الله.

إلى من أنار دربي وأرشدني إلى الطريق الصحيح إلى صـــاحب القلب الكبير نبـــع الحنان إلى من تعب لأجل تربيتي إلى من علمني العطاء دون انتظار أبي الغـــالي " علي " حفظه الله.

إلى من يعجز اللسان عن شكره إلى سندي في هذه الحياة إلى صاحب القلب الطيب الذي رافقني طيلة مشواري الدراسي خطوة بخطوة الذي شجعنـــي لإكمـــال دراستي و أعانني في اجتياز الصعوبات أخي العزيز "عبد القادر " أدامه الله لي عـــــــزا

إلى احوتي الأعزاء " إكرام – محمد " حفظهم الله ورعاهم .

إلى جدي الغالي "محمد قاسمي " حفظه الله .

إلى روح جدتي الغالية رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه.

إلى صديقتي وزميلتي في هذا العمل " قليل فطيمة "

إلى كل من علمـــــوني حروفا من ذهب أساتذتي الكـــرام من مرحلة الابتدائي

إلى الجامعة أخص بالذكر معلمتي " هاني نصيرة "جزاها الله أحسن الجزاء.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة في هذا العمل .

ســـــــــارة

pngtree.com

الإهـــــــــــداء ....

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وآله ...

إلى سندي الذي رافقني وكان له الفضل فيما أنا عليه الآن أبي الغالي

" قليل عيسى "

إلى حبيبة قلبي وبئر أسراري إلى من وقفت إلى جانبي

و و هبتني كل عمـــرها أ مـي العزيزة " جنيدي عرعارة "

إلى أخي العزيز حفظه الله ورعاه وألبسه ثوب الصحة والعافية

" إبراهيم خليل "

إلى اخوتي وفقهم الله ورعاهم"

خديجة – مسعودة – صفية – منى – مروة ".

إلى رفيقتي وزميلتي في هذا العمل " سارة قرماش"

إلى من جمعتني بهم صفوف الجامعة وكانوا خير زملاء طيبة

و أخلاقا "بلقاسم طرهيوة – قرد بوبكر " حفظهم الله و أنار طريقهم.

إلى الأساتذة الكرام الذين ساعدوني ولم يبخلوا علي بشيء

علما أو نصحا " بوروبة ثامر – ثوامرية عمارة "

حفظهم الله وسدد خطاهم . " فطيمـــــــة

"

الشكـــر والتقديـــــر...

الشكر والحمد...

يكون لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

فالفضل كله له في إتمام هذا العمل – الحمد لله –

نتقدم إلى أستاذناالدكتور " الشافعي درويش "

المشرف على مذكرة التخرج

بجزيل الشكر والتقدير لما قدمه لنا بتفان وإخلاص وإتقان

خلال فترة بحثنا في هذه المذكرة " الماستر"

وعلى توجيهاته وإرشاداته ومراجعاته الدقيقة ...

ومعلوماته القيمة التي ساهمت في إثراء موضوع دراستنا ...

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الاستاذ "أحمد دركوش "

الذي أفادنا بنصحه لنا طيلة فترة إنجازنا لهذا العمل .

سـارة – فطيمة

✓ قائمـــة المختصـرات:

الرمـــز	المعنـــى
–د ط–	دون طبعة
–د م–	دون مكان
–د ت–	دون تاريخ
–ج–	جزء
–تر–	ترجمة
–ص–	صفحة
–ص ص–	صفحات متتالية
–هـ–	هجري
–م–	ميلادي
–ق–	قرن
–تح–	تحقيق
– تق –	تقديم

مقـــدمـــــــــة

مقدمـــــــة

طبق الاستعمار الفرنسي العديد من الطرق والأساليب من أجل السيطرة على مستعمراته وحكمها والتي قامت على الظلم والتعسف وفي هذا المجال سعت فرنسا بعد احتلالها للجزائر والسيطرة عليها إلى تثبيت وجودها الاستعماري في كل ربوع هذه البلاد، إضافة. إلى سعيها لفرض سيطرتها على الشعب الجزائري و اخضاعه للإدارة الفرنسية ، ولتحقيق هذه الأهداف الاستعمارية المتعددة ، اتبعت فرنسا في الجزائر سياسة إدارية خاصة محاولة بذلك إلحاق الجزائر بفرنسا وإدماج الجزائر في فرنسا أرضا و شعبا و في هذا الاطار استحدثت الادارة الفرنسية في الجزائر العديد من النظم و الوظائف الإدارية لتحكم في الجزائريين والسيطرة عليهم، ومن أجل القضاء على كل صوت مضاد للاستعمار الفرنسي في الجزائر و لتعرف على عادات وتقاليد المجتمع الجزائري حيث وجد الاستعمار الفرنسي نفسه يجهل الكثير عن الجزائريين ، وقامت أيضا هذه الإدارة بإصدار العديد من القوانين بهدف تسهيل ادارة شؤون الجزائريين و إبعادهم عن كل ماله صلة بالدين الاسلامي والهوية الوطنية و من أجل القضاء على كيان وشخصية الجزائريين،ومن هنا جاء عنوان مذكرتنا الموسوم ب: السياسة الإدارية الاستعمارية في الجزائر (1830- 1914) .

- **أهمية الموضوع**

تكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يبرز احدى الجوانب الهامة من السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وخاصة فيما يتعلق بالجانب الإداري لهذه السياسة، حيث كانت فرنسا الاستعمارية تسعى من خلال هذه السياسة الادارية لمحو تاريخ المجتمع الجزائري والسيطرة عليه .

- **أسباب اختيار الموضوع:**

من بين الاسباب التي دفعتنا الاختيار هذا الموضوع نذكرها كالتالي:

- **أسباب ذاتية:**
  - ✓ رغبتنا الشخصية في إثراء الرصيد المعرفي حول هذا الموضوع .
  - ✓ رغبتنا في الإطلاع أكثر حول ماجاءت به الإدارة الفرنسية الاستعمارية .
- **أسباب موضوعية:**

- ✓ محاولة إدراك الاثار المترتبة عن هذه السياسة الإدارية الاستعمارية .
- ✓ تفحص أهم القوانين الادارية المطبقة على الجزائريين وموقف الشعب منها .

• **الإطار الزماني والمكاني:** السياسة الادارية الاستعمارية في الجزائر1830-1914و هي الفترة التي شهدت فيها الجزائر صدور العديد من القوانين الإدارية التعسفية التي من شأنها تحطيم معنويات الجزائريين .

• **الإشكالية:** من أجل دراسة هذا الموضوع طرحنا الإشكالية التالية:

فيها تمثلت السياسة الادارية التي طبقتها فرنسا في الجزائر؟ وللإحاطة بهذه الاشكالية من مختلف جوانبها طرحنا مجموعة من الاسئلة الفرعية كالتالي :

- ✓ ما هي أبرز الدوافع التي كانت وراء غزو الجزائر؟
- ✓ كيف كانت الادارة الفرنسية في الجزائر بداية الاحتلال؟
- ✓ ما هي أبرز النظم الإدارية التي اعتمدتها السلطات الفرنسية لتحكم في الجزائريين؟
- ✓ ما هي أبرز القوانين الادارية المطبقة على الجزائريين؟ وما موقف السكان منها؟
- ✓ فيما تمثلت أثار هذه القوانين التعسفية على الجزائريين؟

• **الخطة المعتمدة :**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة فقد عالجنا هذا الموضوع وفق خطة تتألف من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

❖ **الفصل التمهيدي:** بعنوان الاحتلال الفرنسي للجزائر، الذي خصصناه لأسباب ودوافع الاحتلال الفرنسي وسير الحملة على الجزائر وأهم تجهيزاتها.

❖ **الفصل الأول:** بعنوان السياسة الادارية الفرنسية في الفترة ما بين (1830 -1871) تناولنا فيه نوع الإدارة الفرنسية في الجزائر قبل وبعد قرار الالحاق سنة 1834وإستخدام المكاتب العربية كأداة لتحكم في الجزائريين وقانون سيناتوس كونسيل 1865 .

❖ **الفصل الثاني:** بعنوان السياسة الإدارية الفرنسية ما بين (1871-1914) تطرقنا فيه إلى نظام الحكم المدني و أهم المراسيم الصادرة في ظله، ونظام البلديات لإدماج الجزائر في فرنسا و أشرنا فيه أيضا إلى نماذج من القوانين الإدارية كقانون وارني وقانون الأهالي وقانون التجنيد الإجباري والأثار المترتبة عن هذه القوانين .

وذيلنا الموضوع بخاتمة تضمنت مجموعة من النتائج بالاضافة الى مجموعة من الملاحق .

- **الدراسات السابقة:**

ومن بين الدراسات التي كانت قريبة من موضوع مذكرتنا أو تطرقت إليه جزئيا نذكرها على سبيل المثال:

– مذكرة ماستر لسارة بوترعة وحياة حمودة بعنوان السياسة الاستعمارية في الجزائر القوانين: 1865-1873-1881-1912م.

_ مذكرة ماستر لفاطمة جعفر ونادية قديري بعنوان الجزائري في ظل القوانين الفرنسية قانون التجنيس 1865 قانون الاهالي 1881 نموذجين .

_ مذكرة ماستر لمرزوق عيشة وربوح فايزة بعنوان قانون الاهالي 1881 وأثاره السياسية والاجتماعية على الجزائريين .

- **المنهج المتبع:**

اعتمدنا في مذكرتنا على المنهج التاريخي باعتباره المنهج الملائم والضروري لكل الدراسات التاريخية من جانب ومن جانب آخر اعتمدنا علية في دراسة حوادث ووقائع تاريخية تعود إلى فترة زمنية سابقه، والذي يندرج في ضمنه المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** اعتمدنا عليه في عرض ووصف الأحداث التاريخية التي مرت بها الجزائر خلال الفترة (1830 –1914) ولوصف الإدارة الفرنسية في الجزائر من خلال ابراز هياكلها وتنظيمها .
- **المنهج التحليلي:** من خلال سعينا لتحليل مضامين القوانين والمراسيم التي تضمنت إجراءات إدارية معينة خلال هذه الفترة المحددة .

- **أهم المراجع والمصادر المتبعة :**

من بين المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في مذكرتنا نذكر من بينها :

- حمدان بن عثمان خوجة " المرأة " الذي ساعدنا في التعرف على أسباب الغزو وظروف سير الحملة الاستعمارية إلى الجزائر.
- ابو القاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية بجزئيه الأول والثاني الذي وجدنا فيه معلومات عن التنظيمات الإدارية الفرنسية في الجزائر .

- بشير بلاح " تاريخ الجزائر المعاصر " الذي ساعدنا في دراسة بعض القوانين والمراسيم الإدارية الفرنسية في الجزائر .
- عمار بوحوش " تاريخ الجزائر السياسي منذ الاستعمار و إلى غاية 1962" والذي ساعدنا بمعلومات حول نوع الإدارة الفرنسية في الجزائر .

- **الصعوبات :**

إن أي مذكرة لا تخلو من الصعوبات التي تواجه الباحث ، ومن أهم الصعوبات التي واجهناها خلال إنجازنا لهذا العمل نذكر منها :

- طول الفترة المدروسة (1830- 1914) وكثرة الأحداث وتشابكها التي تميزت بها مما صعب علينا تنظيمها وترتيبها .
- كثرة المراجع وتشابهها في المضامين ، مما صعب علينا فرز المادة العلمية فيها .
- وجدنا صعوبة في ترجمة بعض الكتب باللغة الأجنبية .
- ضيق الوقت المخصص لإنجاز هذا العمل، حيث كنا في سباق مع الزمن لإنهائه .
- صعوبة التنقل إلى أماكن أخرى للبحث أكثر في هذا الموضوع .

وفي الاخير نحمد الله على توفيقه لنا لإنجاز هذه المذكرة .

الفصل التمهيدي: الاحتلال الفرنسي للجزائر.

أولا / الأسباب غير المباشرة للاحتلال الفرنسي للجزائر:

1- الدوافع السياسية.

2- الدوافع الاقتصادية.

3- الدوافع الدينية.

ثانيا / السبب المباشر للاحتلال الفرنسي للجزائر (حادثه المروحة).

ثالثا / سير الحملة الفرنسية على الجزائر والاحتلال.

كانت لفرنسا العديد من الأسباب التي دفعتها لغزو الجزائر واحتلالها وبرغم من أنها ادعت أمام الرأي العام الدولي أن حملتها تأديبية وفقط ضد الجزائر لكن في الحقيقة أن فرنسا كانت تخطط وتسعى للاحتلال الجزائر منذ القدم فكانت هناك رغبة لدى رجال السياسة وبعض التجار في ثروات الجزائر الطبيعية، تضاف إلى ذلك العديد من الأسباب والدوافع الى كانت تقف وراء احتلال فرنسا للجزائر منها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر وخفي، فما هي الأسباب التي أدت إلى احتلال الجزائر؟.

أولاً: الأسباب غير المباشرة لاحتلال فرنسا للجزائر.

1-الدوافع السياسية:

شهدت الفترة التي احتلت فيها الجرائر ظروفا دولية تميزت بنمو الفكر العدواني الاستعماري وتعاظم شأنه في الغرب الأوروبي، ومن بين هذه الدول فرنسا التي كانت تريد باحتلالها للجزائر تعويض ما خسرته من مستعمرات في كندا وأمريكا الشمالية وفي مصر بأفريقيا [1]، حيث تناقصت المستعمرات الفرنسية وإنحصرت في العديد من المناطق، كما أن الهزائم التي لحقت بفرنسا في أوروبا جعلتها تتطلع إلى أفاق جديدة واحتلال بلدان أضعف منها قوة لبسط نفوذها.[2]

إضافة إلى ذلك أن فرنسا في تلك الفترة كانت تعيش صراعاً حاداً بين السلطة الحاكمة والليبيراليين اللذين أحدثوا عدة مشاكل للملك شارل العاشر[3] وكادوا أن ينهوا بحكمه [4] لذلك سعى الملك والموالين له إلى حصد أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات التشريعية فجعلوا من الحملة على الجزائر وسيلة للدعاية الانتخابية، كما عملت حكومة شارل العاشر على إسكات المعارضة الداخلية في فرنسا بتحويل أنظارها إلى قضية خارجية وهي احتلال الجزائر[5].

---

1. محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830-1871) مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011 ص ص 10-9 .
2. ياسمين كيرواني، علاق خولة، الحصار الفرنسي على الجزائر وموقف الدولة العثمانية. (1827 - 1847) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تاريخ عام، اشراف: يوسف قاسمي . قسم التاريخ، جامعة 8ماي 1945، السنة الجامعية (2016-2017)، ص27 .
3. شارل العاشر (1757-1836): هو أحد ملوك أسرة ال بوربون ، تولى حكم فرنسا بعد وفاة الملك لويس الثامن عاشر عام 1824 ، الذي أعاد للأسرة مكانتها الأوروبية، انظر: علجية مقيدش، قانون التجنيد الاجباري في الجزائر 1912، الظروف ، المحتوى، ردة فعل الجزائريين ، مجلد 12، العدد 1، 2020، ص 178.
4. إيمان جناوي، الحملة الفرنسية على الجزائر من خلال رحلة الضابط الألماني شونبيرغ ،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، اشراف فاتح بالعمري ، قسم التاريخ ، جامعة محمد بوضياف - المسيلة ، السنة الجامعية ، (2015-2016)، ص 27.
5. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989) ج1 ، د ط ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006 ، ص49.

يضاف الى ذلك أن الوزارة الفرنسية كنت ترغب في احتلال الجزائر لجعلها قاعدة لإحكام السيطرة على دول القارة الافريقية من أجل استغلال ثرواتها.[1]

2 – الدوافع الاقتصادية:

إن الجوانب الاقتصادية كان لها دور فعال في إقدام فرنسا على احتلال الجزائر من خلال الطمع الفرنسي منذ قرون، [2] حيث روي عن المحتويات الضخمة لخزينة القصبة في تلك الفترة والتي قدرت بنحو مائتين وخمسمائة مليون فرنك، بالمقابل كان متوسط الدخل في فرنسا يقدر بفرنك واحد في اليوم، [3] اضافة إلى تطلع فرنسا إلى خيرات الجزائر الزراعية والمعدنية وأسواقها التجارية حيث ورد في تقرير وزير الحرب الفرنسي كليرمون تونير "tonerr Clermon" الذي وجه إلى شارل العاشر في سبتمبر 1827 " **توجد مراسي عديدة على السواحل الجزائرية الطويلة التي يعتبر الاستيلاء عليها مفيداً لفرنسا، وتحوي أراضي الجزائر على مناجم غنية بالحديد والرصاص وتزخر بكميات هائلة من الملح والبارود.....**". [4]

كما أن فئة من التجار كانت متشوقة لموضوع احتلال الجزائر، وسلب اراضيها الخصبة لزراعة والبحث عن الثروات المعدنية في المناجم الجزائرية. [5]

---

1. أديب حرب ، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري (1808 –1847)، ط2 ، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2004، ص40 .
2. عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت لبنان، 1997، ص 84 .
3. محمد عيساوي ، نبيل شريخي ، المرجع السابق ، ص 09 .
4. بشير بلاح، المرجع السابق، ص12.
5. عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 85.

إضافة إلى رغبة فرنسا في إسترجاع الإمتيازات التي كانت بحوزتها منذ زمن. وهذا ما تبين في المطالب والشروط التي عرضت على الداي حسين [1] ومن بين هذه الشروط نذكر: حق التجار الفرنسيين بالاستقرار في مدينة عنابة والمدن الساحلية الجزائرية. [2]

وسعت فرنسا باحتلالها للجزائر إلى تحقيق عدة أهداف منها: الحصول على المواد الخام اللازمة لصناعة، إضافة إلى رغبتها في الحد من نشاط القرصنة الجزائرية في مياه البحر المتوسط والاستيلاء على حمولتها .[3]

3 الدوافع الدينية:

لقد كان للجانب الديني في احتلال الجزائر، أثر كبير على الحملة الفرنسية ومنظميها، فمن الأسباب الهامة التي دعت فرنسا إلى الغزو هي:

- التعصب الديني لدى بعض أعضاء الحكومة الفرنسية ذات النزعة المسيحية الكاثوليكية، إضافة إلى تطلع فرنسا إلى إعادة بعث وإحياء الكنيسة الكاثوليكية في إفريقيا كما كانت وإعادة أيام القديس أوغسطين.[4]
- رغبة فرنسا في نشر المسيحية ودليل هذا ذلك التقرير الذي رفعه وزير الحربية الفرنسية إلى مجلس وزراء الفرنسي في 14 أكتوبر 1827 وجاء فيه " أنه من الممكن أن لو مضى الوقت أن يكون لنا الشرف في تمدن الجزائريين بجعلهم مسحيين".[5]

---

1. الداي حسين : ولد حوالي 1786، كان على جانب كثير من الثقافة ولا سيما الثقافة الاسلامية، التحق بإحدى المدارس العسكرية في إسطنبول، ليلتحق بعدها بالجزائر عين دايا على الجزائر سنة 1818، عرفت الايالة في عهده استقرار نسبيا، توفي في الاسكندرية سنة 1838، أنظر: صحراوي فتيحة، علاقات الجزائر بالدولة العثمانية ومصر في عهد الداي حسين، حولية المؤرخ، العددان 13.14، 2003 ، ص 304.
2. محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص 11.
3. إيمان جناوي، المرجع السابق، ص 42 .43.
4. بشير بلاح، المرجع السابق، ص 50.
5. عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 86.

- استهداف الاحتلال الفرنسي للأوقاف الموجودة في الجزائر، فقد قدر عدد الاوقاف في الايام الأولى للاحتلال بـ 2600 ملكية. ويمكن ترتيب الأوقاف في مدينة الجزائر كالآتـــي: الزوايا – المياه – الطرق – الجامـع الكبيـر – أوقـــــــاف الأندلس– اوقاف مكة والمدينة، ثم أخذت هذه الأوقاف تتناقص بسبب الحقد الذي يكنه الفرنسيين للإسلام والمسلمين. [1]

وكدليل لسعي الفرنسيين لنشر المسيحية في الجزائر، هو استغلال الاحتلال الفرنسي للمجاعات الكبرى التي حدثت عام (1867 - 1868) لتشهير بالحملة التبشيرية (المسيحية)، خاصة الحملة التي قام بها الكردينال لافيجري lAvigerie [2] الذي كان يدعو الي الدخول في المسيحية مقابل الخبز. [3]

ثانيا / السبب المباشر للاحتلال الفرنسي (حادثة المروحة) :

أما السبب التي تذرعت به فرنسا لاحتلال الجزائر هو حادثة المروحة، هذه المسرحية التي قام بها القنصل الفرنسي بيار دو فال Duval [4]. وذلك في امسية عيد الفطر 1243 هـ الموافق (29 أفريل 1827) حيث أستغل الداي حسين مجيئ القنصل لتذكيره بديون فرنسا، واشتكى عدم اكتراث الملك شارل العاشر و حكومته برد على رسائله، فرد القنصل وهو يضع يده على سيفه "إن حكومتي لا تتنازل لإجابة رجل مثلكم". [5]

---

1. خديجة بقطاش ، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830-1871)، د ط ، منشورات دحلب ، د م 2007،، ص15.
2. الكردينال لا فيجري :lavigerie هو رجال دين مسيحي فرنسي، كان يشرف على عملية نشر المسيحية في الجزائر وإفريقيا الشمالية، انظر: عبد الوهاب بن خليف ، تاريخ الحركة الوطنية (من الاحتلال إلى الاستقلال)، ط 1 دار طليطلة ، الجزائر، 2009، ص 42 .
3. صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين. (814 ق م – 1962م) ، دط ، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 ، ص 130.
4. دو فال Duval : هو أخر قنصل فرنسي في الجزائر قبل الاحتلال، وكان في نفس الوقت تاجرا ، تورط في الكثير من القضايا مع محلات بكري و بوجناح ، وكانت موافقة الشخصية من الأسباب الى زادت الوضع تأزما عندما وقعت الازمة الأخيرة بين فرنسا والجزائر، أنظر : حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تق و تح محمد العربي الزبيري، دط ، منشوراتANEP ، الجزائر، 2006، ص 147.
5. بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص51 52.

فلم يتمالك الداي نفسه من الغضب و ضربه بالمروحة مرة واحدة وهذه المروحة مصنوعة من الريش كانت في يده لمست و جه القنصل الفرنسي، [1] وامره بالخروج من مجلسه، اعتبرت فرنسا هذه الحادثة اهانة لشرفها وطلبت من دو فال مغادرة الجزائر[2] ، واصبح قنصل سردينيا هو الذي يرعى مصالح فرنسا في الجزائر، وأرسلت فرنسا حملة من اربع سفن حربية برئاسة قائد الحربية كولي COLET ، الذي طلب من الداي حسين الاعتذار لفرنسا ولدو فال Duval ، و أعطيت لداي مهلة 24 ساعة كإنذار ولكن الداي رفض ذلك، فأمر الملك شارل العاشر الضابط كولي colet بحصار الجزائر ابتداء من 16 جوان 1827 ، وأعدت العديد من المشاريع من طرف الجنرالات والنواب للقيام بحملة على الجزائر،[3] وفي الاخير اتبعوا خطة بوتان Bautin[4].

لقد كان هدف فرنسا من هذه المسرحية التي كانت مجرد ذريعة لمحاولة إهانة الجزائر وإذلالها من جهة وسلبها واستغلال ثرواتها من جهة أخرى، حيث طلبت فرنسا من الجزائر أن تتنازل عن سيادتها وأن تتحول إلى مجرد مقاطعة من مقاطعات الامبراطورية العثمانية، وفتح أبوابها امام المصالح الفرنسية، وان تكون لها امتيازات اقتصادية في البلاد وبدون مقابل.[5]

كانت حادثة المروحة كفيلة لضرب حصار فرنسي على الجزائر ذو تأييد شبه عالمي لتحقيق أبعاد اوروبية وفرنسية خاصة يمكن ذكرها كالتالي:

---

1. حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص142.
2. انظر الملحق رقم2.
3. عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1 ، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص 112.
4. بوتانBautin : ولد في 1 جانفي 1772 في قرية تدعى لورويوتر، تلقى تربية دينية مسيحية ، اشترك في العديد من الحروب التي خاضتها فرنسا، عين في منصب نقيب عسكري ، وهو صاحب الخطة التي اتبعها الجيش الفرنسي في حملته ضد الجزائر، توفي عن عمر ناهز 73 سنة، انظر: فريد بنور ، المخططات الفرنسية اتجاه الجزائر (1782 – 1830) ، د ط ، مؤسسة كوسكار لنشر والتوزيع ، الجزائر، د ت ، ص 355 .
5. جمال قنان، قضايا ودارسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د ط ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص ص 94 ، 95 .

- ✓ الانتقام من الدولة العثمانية.
- ✓ استغلال الموقع الاستراتيجي للجزائر.
- ✓ القضاء على دار الجهاد ونشر المسيحية في افريقيا عن طريق الجزائر. [1]

قامت الحكومة الفرنسية بوضع شروط لقبول الاعتذار عبر مطالب مهينة لمكانة الداي من بينها:

- ✓ أن يقدم الداي اعتذرا رسميا للقنصل الفرنسي، على ظهر سفينة فرنسية.
- ✓ أن يرفرف العلم الفرنسي على كل حصون مدينة الجزائر وإطلاق مئة طلقة لتحيته .
- ✓ ألا يتجاوز أجل قبول هذه المطالب أربعة وعشرين ساعة فقط.

لكن الداي رفض هذه الشروط المجحفة والمهينة لتعلن فرنسا الحصار على الجزائر يــوم 16 جوان 1827.[2]

ثالثا / سير الحملة الفرنسية على الجزائر والاحتلال:

بعد مصادقة الحكومة الفرنسية والملك شارك العاشر على مشروع حملة ضد الجزائر يوم 30 جافني 1830، اتجهت فرنسا إلى تهيئة الرأي العام الدولي، حيث ايدتها كل من روسيا وبروسيا والسويد ونابولي، ماعدا حكومة إنكلترا التي عارضت بشدة الحملة الفرنسية على الجزائر خوفا على مصالحها، فمنحت فرنسا ضمانات بأن الحملة محدودة الزمن وغايتها تأديب الداي والقضاء على القرصنة البحرية، وأن الفرنسيين لن يبقوا في الجزائر أكثر من شهر أو شهرين. [3]

---

1. ياسر فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى جدع مشترك علوم إنسانية قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قالمة 8 ماي 1945، السنة الجامعية (2018- 2019) ص8 .
2. عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 89 ، 90 .
3. عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص 114.

انطلقت الحملة الفرنسية من ميناء طولون يوم 24 ماي 1830 على متن 500سفينة بقيادة وزير الحرب د يبرمون [1] Débourmont والتي ضمت 37617 رجلا و400 حصانا و154 مدفعا زيادة عن مدافع الأسطول و675 سفينة منها 103 سفينة حربية و572 سفينة شحن، وفي يوم 14 جوان 1830 على الساعة الواحدة صباحاً وصلت الحملة الفرنسية إلى منطقة سيدي فرج وبدأ الإنزال طبقا لخطة المهندس العسكري بوتان Boutin [2] .

تفاجأ الفرنسيون هنا عدم وجود أي مقاومة قوية في سيدي فرج، حيث تم الانزال الفرنسي بكل سهولة، وكان الداي حسين على علم بالحملة الفرنسية و مكان نزولها منذ مدة، لكنه لم يتوقع أن يكون الهجوم بريا على مدينة الجزائر، هذه الثقة جعلته لا يقوم بالتحصينات المناسبة في سيدي فرج[3] .

وحين سمع الداي بأن الجيش الفرنسي نزل في سيدي فرج وأنه في طريقه لضرب العاصمة من البر اخذه الخوف، فجنوده من الجيش النظامي لم يتجاوز 600 رجلا وهو عدد ضعيف، وفي هذه الظروف أعطى الداي قيادة الجيش لصهره الآغا إبراهيم الذي كان يقاتل بطريقة فوضوية فقد كان عاجزاً عن أداء مهامه، فهو لم يقم بأي استعدادات لصد العدو بل عارض اقتراحات زملائه بشأن طريقة الرد على العدو ومحاربته [4] .

---

1. د يبرمونDébourmont : ولد عام 1773 ، لمع اسمه خلال معارك الحرب الاسبانية سنة 1813 ، عينه الملك شارك العاشر وزير للحربية ، وهو الدي أيد مشروع الاستيلاء على نقطة ارتكاز على شاطئ شمال افريقيا ليسير منها نحو الجزائر توفي بتاريخ 1846 . انظر: أديب حرب: المرجع السابق، ص 48.
2. بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص ص 52 ، 53 .
3. صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514 – 1830)، دط ، دار هومة ، الجزائر ، 2012 ، ص251.
4. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 ، ص ص 36 ، 37.

وفي هذا الصدد يقول حمدان بن عثمان خوجة "**إبراهيم أغا يريد محاربة الفرنسيين بدون جيش منظم ولا ذخيرة حربية ولا مؤونة ولا شعير للخيل وبدون أن تكون له قدرات حربية**" ، و في 19 جوان 1830 هاجمت قوات إبراهيم أغا المعسكرة في إسطاوالي القوات الفرنسية المتموقعة في سيدي فرج و من هنا جاءت فكرة لدى القوات الفرنسية بالهجوم على معسكر اسطاوالي ،[1] حيث هاجمت جيوش الاحتلال معسكر إسطاوالي و هزمت قوات الداي بقيادة ابراهيم أغا ، رغم بسالة المقاومة وشجاعتهم التي اظهروها في المعركة .[2]

وبعد هذه الهزيمة عزل الداي حسين الأغا إبراهيم وعين بد له مصطفى بومرزاق الذي حاول جمع شتات الجزائريين، وبدأ في مهاجمة القوات الفرنسية في 24 جوان من نفس السنة، تكبد فيها الفرنسيون خسائر كبيرة واستمرت المعارك على طول الخط الذي يفصل بين سيدي خلف إلى دالي إبراهيم، وحين ضمن الفرنسيون استقرارهم في سيدي فرج قرارو الهجوم على حصن الإمبراطور [3] والاستيلاء عليه، وأظهرت الهيئة المكلفة بالدفاع عن الحصن بسالة شديدة في الدفاع عن الحصن وبرغم من هذه المقاومة تم الاستيلاء عليه واصبحت مدينة الجزائر تحت تهديد المدافع الفرنسية. [4]

---

1. صالح عباد، المرجع السابق، ص 254.
2. عمار عمورة ،المرجع السابق، ص 114.
3. حصن الامبراطور (برج مولاي حسن): وهو الحصن الوحيد الذي كان يحمي العاصمة من الجهة الجنوبية والجهات البرية بصفة عامة، الواقع على كدية الصابون بحي الثغريين على مساحة 1700 متر من القصبة، انظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص 53.
4. مبارك بن محمد الهلالي الميلي : تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3 ، د ط ، مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر، 1964، ص ص 324 ، 325 .

وحينما بدأت القوات الفرنسية بالزحف على مدينة الجزائر العاصمة من الغرب، شعر الداي حسين بالخوف على نفسه وعلى سلطته، فقرر الاجتماع برؤساء الهيئات الموجودة في المدينة. من أعيان البلاد وشيوخ القبائل والعلماء ورجال القانون، وأخبرهم بالوضع الراهن التي هي عليه المدينة وطلب منهم إعطاءه رأيهم لحل هذه المشكلة والوصول إلى وسيلة لتحقيق السلام والأمن، وسائلهم هل يجب أن نقاوم الفرنسيون مدة اطول ام هل يجب أن تسلم المدينة بمعاهدة تسمى الاستسلام وكان ردهم كالآتي: "سوف نحارب حتى نستشهد عن أخرنا ومع ذلك فإذا فضل سموكم وسائل أخرى فإنه حر في أن يعمل ما يراه صالحا ...". [1]

وكان قرارهم الأخير عدم مقاومة الفرنسيين عند دخول المدينة و ارسلوا وفد إلى القصبة لإبلاغ الداي على ما اتفقوا عليه، وقال لهم أنه سينظر في الأمر، وفي يوم 4 جويلية 1830 قام الداي بإرسال كاتبه مصطفى مصحوبا بقنصل إنكلترا إلى مقر القيادة الفرنسية لتفاوض مع د بيرمون De Bument وبعد سلسلة من المفاوضات وافق القائد باقتراح الداي حسين الذي ينص على الاستسلام، و بعد مراجعة الداي وقعت معاهدة الاستسلام و بعد مراجعة الداي وقعت معـاهدة الاستسلام يوم 05جويلية 1830 والتي نصت على:

- تسليم قلعة القصبة وكل القلاع المتصلة بالمدينة.
- يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي امام سعادة باشا الجزائر أن يترك له الحرية وكل ثرواته الشخصية. [2]

1. علي محمد الصلابي ، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي و سيرة الأمير عبد القادر تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، د ط ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ، د ت ، ص 286.
2. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 45 ، 46 .

- الداي حر في الإنسحاب مع أسرته وممتلكاته إلى المكان الذي يريده، وسيكون تحت حماية جنرالات الجيش الفرنسي، وهذه طيلة الفترة التي سيبقى فيها في الجزائر
- يضمن قائد الجنرالات نفس المزايا ونفس الحماية لجميع جنود الداي.
- حرية ممارسة الديانة المحمدية، وعدم الاعتداء على حرية السكان لا على دينهم ولا على أملاكهم، ونساؤهم سيحترمن. [1]

وفي يوم 6 جويلية 1830 دخل الفرنسيون العاصمة من الباب الجديد وقاموا بإنزال الأعلام من جميع القلاع والأبراج، ووضعت مكانها رايات الاحتلال الفرنسي، وبرغم أن الاتفاقية تنص على ضرورة احترام الفرنسيين للسكان الجزائريين ومقدساتهم إلا أن ذلك لم يطبق منه شيء. [2]

واحتلت مدينة الجزائر احتلالاً غاشما وتم الاستيلاء على أراضيها ونهبت محلات السكان، وانتهكت أعراض أهلها. [3]

وفي يوم 10 جويلية من نفس العام، غادر الداي مدينة الجزائر متجها الي نابولي بإيطاليا ثم التحق بفرنسا، وبعدها إلى الإسكندرية حيث أقام بها حتى وفاته ودفن بها سنة 1834. [4]

1. حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 171 ، 172.
2. عمار بو حوش، المرجع السابق.ص100.
3. صالح عوض . معركة الاسلام والصليبية في الجزائر من سنة (1830 –1930) ج 1، ط1، الزيتونة للإعلام والنشر، د م ، 1989، ص 83 .
4. عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 100.

خلاصة الفصل

1. إن فكرة احتلال الجزائر وغزوها كانت تراود ملوك وأباطرة فرنسا منذ زمن طويل حيث أقيمت العديد من المشاريع لتتحقيق هذه الغاية .
2. إن النوايا الفرنسية في الجزائر منذ البداية لم تكن حسنة فقد كانت لها أطماع في خيرات الجزائر الطبيعية ، لتتحول حملتها التأديبية حسبما إدعت الحكومة الفرنسية في البداية الى حملة نهب واستيلاء على أملاك وأراضي الجزائريين .
3. شمل هذا الغزو الإنسان والأرض والثقافة والدين ، وكان أبشع احتلال عرفته البشرية.

الفصل الأول: السياسة الإدارية الفرنسية في الفترة ما بين (1830-1871)

أولا / الادارة الفرنسية في الجزائر ما بين (1830 - 1834) .

1- الإدارة العسكرية المباشرة.
2- الوظائف الادارية.

ثانيا / الادارة الفرنسية ما بعد قرار الالحاق 1834 .

1- توصيات اللجنة الإفريقية.
2- الإدارة الفرنسية بعد قرار الإلحاق.

ثالثا / استخدام المكاتب العربية كأداة للتحكم في الجزائريين.

1- نشأة المكاتب العربية.
2- تعريف المكاتب العربية.
3- مهام وأهداف المكاتب العربية.
4- تنظيم المكاتب العربية.

رابعا / قانون سيناتوس كونسيل 14 جويلية 1865 .

1- مفهوم القانون.
2- أهداف القانون.
3- ردة فعل الجزائريين.

منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 ظهر نظام استعماري عرف بالحكم العسكري، الذي كان يعتمد على الجنرالات والقادة العسكريين في تسيير شؤون الجزائر وعزل تماما المدنيين عن الحكم في الجزائر، وأقيمت العديد من الإدارات التي من شأنها إلحاق الجزائر بفرنسا وتثبيت الوجود الاستعماري في الجزائر، وظهرت العديد من القوانين الإدارية ، فماهي معالم الحكم العسكري وفيما تمثلت هـــذه القوانين والإدارات ؟.

أولا / الإدارة الفرنسية في الجزائر ما بين (1830 – 1834)

1- الإدارة العسكرية المباشرة:

بعد احتلال مدينة الجزائر والسيطرة عليها من طرف جيش الاحتلال الفرنسي في صيف عام 1830 اعتبر الجنود الفرنسيون هذه البلاد أرضا محتلة وأخضعوها للحكم العسكري، وتردد الفرنسيون في السنوات الأولى للاحتلال حول سير وفق سياسة الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة أو إتباع سياسة الاحتلال الجزئي والإدارة غير المباشرة ومالوا في النهاية إلى الأسلوب الأول، وقاموا بتشجيع هجرة المستوطنين الأوروبيين إلى الجزائر والاستيلاء على أراضي السكان والاستقرار فيها، [1] بالإضافة أن السلطات الفرنسية وجدت صعوبات كبيرة في تسيير وإدارة شؤون المدينة بداية الاحتلال خاصة وأنهم قضوا على كل الهياكل الإدارية التي كانت موجودة في الجزائر خلال الفترة العثمانية [2] حيث ألغوا وظائف الخزناجي وقائد الشرطة ومراقبي الأسواق وغيرها من الوظائف العثمانية التي كانت موجودة خلال هذه الفترة، وكان هدفهم الرئيسي من خلال هذا التغيير هو القضاء على كل ماله صلة بالوجود العثماني في الجزائر وخلق نظم إدارية جديدة مختلفة عن الأنظمة السابقة لإدارة شؤون المدينة ولتحكم في الجزائريين [3]

1. يحى بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830 – 1954) ، د ط ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ، ص7 .
2. عبد القادر نايلي، السياسة الأهلية في الجزائر ما بين(1830–1870) ، مجلة العلم والمعرفة ، المجلد 2 ، العدد 2، 2017 ، ص 175 .
3. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 57 .

وقام القائد د يبرمون De.bourmont في هذا المجال يوم 6 جويلية 1830 بإصدار قرار ينص على إنشاء لجنة حكومية تسير القضايا في الجزائر، مهمتها البحث عن النظام المناسب والأنجح الذي يجب على فرنسا إتباعه في الجزائر ولنظر أيضا في النظم الإدارية التقليدية وتعديل ما يجب تعديله أو إلغاؤه، وكانت تتألف من فرنسيين ويهود وعرب، [1] وكان هدف هذه اللجنة هو الاستيلاء على خيرات الجزائر ونهبها حيث كانت تتألف من أعضاء جلهم من اللصوص المحترفين، [2] لكنها فشلت في مهامها وكانت شكلية أكثر منها ميدانية. [3]

وفي يوم 16 أكتوبر 1830 قرر الجنرال كلوزيل clouzel [4] تأسيس لجنة حكومية جديدة متخصصة في المجالات التالية :العدالة– الداخلية– والمالية، لكن هذا التغيير لم يأت بجديد ولم يحقق الأهداف المطلوبة. [5]

ونتيجة لسلوك الارتجالي والفوضوي الذي كان يميز القادة العسكريين في الجزائر وانفرادهم بإدارة الحكم في الجزائر، إضطرت الحكومة الفرنسية إلى إصدار مرسوم ملكي يفصل المسائل العسكرية عن المسائل المدنية. [6]

1. الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والابعاد ، ط1 ، منشورات المركز الوطني للدارسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د م، 2007 ، ص 210.
2. عبد القادر نايلي، المرجع السابق ص 175.
3. ابو بكر الصديق حميدي، السياسة الادارية الفرنسية فى الجزائر (1830–1848) ، مجلة البحوث التاريخية، العدد 01، 2017، ص 11.
4. كلوزيلClouzel : ولد يوم 12 ديسمبر 1772 بفرنسا، تولى عدة وظائف في الجيش و السفارة الفرنسية في إسبانيا أصبح نائبا بالبرلمان و تولى القيادة بدل بورمون يوم 7 أوت 1830 . توفي سنة 1843، انظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية –1830 1900، ج 1، ط1، دارالغرب الاسلامي، بيروت لبنان ،1992، ص 36.

5. عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 120.
6. المرجع نفسه، ص120.

2- الوظائف الإدارية :

هذا الفصل بين المسائل المدنية والعسكرية أكدته التعليمة الملكية الصادرة في 01 ديسمبر 1831 ومما جاء في ديباجة نص التعليمة " **كان من الضروري في المرحلة التي تلت احتلال الجزائر، أن تكون السلطات المدنية والعسكرية مجتمعة في يد واحدة، أما الآن فإنه من مصلحة المؤسسة فصل هذه السلطات ليتمكن القضاء والإدارة المدنية والمالية في الجزائر من إتباع طريق سليم يخدم .مصلحة فرنسا بالدرجة الأولة....**" [1] وعليه فإن الإدارة في الجزائر أصبحت كالتالي :

أ- **المسؤول الإداري والمالي:** يشرف هذا المسؤول على متابعة المسائل المدنية والمالية وشؤون الموظفين في الجزائر، فهو الوسيط بين الوزارة في فرنسا والامور التي تهمهم في الجزائر. [2]

ب - **مسؤول وحدات الاحتلال في إفريقيا:** هذا المسؤول له صلاحيات واسعة، مهمته الاشراف على العمليات العسكرية وقضايا حفظ الأمن وحماية كل ما يتعلق بالفرنسيين في إفريقيا. [3]

ج- مجلس **الإدارة:** يتألف من رئيس وحدات الاحتلال في إفريقيا، ورئيس المجلس ونائبه هو المسؤول الإداري والمالي المدني، زيادة عن مسؤول البحرية الفرنسية والمسؤول العسكري بالجيش، ومن الجانب المدني يوجد ممثل الجمارك. [4]

---

1. بوعزة بو ضرساية ، الجرائم الفرنسة والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 ، د ط ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، د م ، 2007 ،ص 55 .
2. عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 121.
3. عبد الوهاب بن خليف ، المرجع السابق ، ص 57 .
4. عمار بو حوش ، المرجع السابق ، ص 121.

ثانيا / الإدارة الفرنسية ما بعد قرار الإلحاق 1834 .

1- توصيات اللجنة الإفريقية :

نتيجة لسلوك القادة العسكريين المتعسفين الذين كانوا يراعون مصالحهم الذاتية وسعوا لإبعاد المدنيين الفرنسيين عن شؤون الإدارة في الجزائر. كثرة العديد من الشكايات ضدهم، ولتحقيق في الموضوع أرسلت الحكومة الفرنسية يوم 22 جويلية 1833. [1] لجنة متخصصة لتحقيق عرفت باسم اللجنة الإفريقية، وكانت تتكون هذه اللجنة من ضباط ساميين ونواب، وكان هدفها هو إيجاد حل لمختلف المسائل المتعلقة بالجزائر، وكانت مهمتها الرئيسية هي البحث في مسألة الانسحاب من الجزائر أو الإبقاء على الاحتلال، [2] وإعداد تقرير يحتوي على اقتراحات جلية حول مسألة الجزائر وكانت هناك جملة من العوامل التي ساهمت في تكوين هذه اللجنة نذكر بينها:[3]

- المناقشة الحادة التي جرت في البرلمان الفرنسي حول مسألة تخصيص ميزانية لمتابعة الحرب في الجزائر.
- ضغط الرأي العام الأوروبي على الحكومة الفرنسية ومطالبتها بالإفصاح عن نيتها بالاحتفاظ بالجزائر او التخلي عنها. [4]
- إسكات الرأي العام المضاد لفرنسا في الداخل والخارج.
- دراسة الأسلوب المناسب والأنجح في إدارة الجزائر. [5]

---

1. عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 121
2. بوعزة بوضرساية، المرجع السابق ، ص ص 43.42
3. أبو عبد الله الأعرج السليماني، تاريخ الجزائر بين قيام الدولة الفاطيمية ونهاية ثورة الأمير عبد القادر، تح : حساني مختار ، د ط ، المكتبة الوطنية الجزائرية. د م ، د ت، ص 252 .
4. أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر .... المرجع السابق، من 97 .
5. أبوعبد الله الأعرج السليماني، المرجع السابق، ص ص 253.252 .

وافق الملك لويس فيليب [1] Louis Philippe على تشكيل هذه اللجنة يوم 8 جويلية 1833، وأصدر تعليمات بتكوين لجنة أخرى بعد عودة هذه اللجنة الى فرنسا، وقدمت الحكومة الفرنسية إلى اللجنة تعليمات تتضمن إيجاد حل للمشاكل التي تواجه فرنسا في الجزائر، وزودتها ببرنامج عمل مفصل يسير وفقه أعضاء اللجنة، وصلت هذه اللجنة إلى الجزائر 23 سبتمبر 1833 وفي اليوم الموالي باشر أعضاء اللجنة باستقبال ممثلين عن المدنيين والعسكريين في الجزائر وبعض أعيان العرب، إضافة إلى بعض الوفود من المستوطنين والتجار الأوروبيين ووفد من يهود الجزائر، ويهدف هذا الاستقبال إلى توضيح مهام اللجنة. [2]

وفي السادس من سبتمبر 1833 عقدت اللجنة أول جلساتها وخصصت هذه الجلسة لتقسيم الأعمال على أعضاء اللجنة كل على حسب إختصاصه، وزارت اللجنة العديد من المدن الجزائرية والمناطق التي كان يتمركز فيها الفرنسيون، وقامت بمحاورة بعض الجزائريين والفرنسيين. [3] وفي 04 اكتوبر 1833 عقدت اللجنة جلسة أخرى بمدينة الجزائر، وتراوح عدد جلساتها حوالي 30 جلسة، في كل جلسة كانت تناقش العديد من المسائل، إضافة إلى الاستماع إلى تقارير التي أعدها أعضاؤها حول المسائل البحرية والحالة العسكرية. [4]

---

1. لويس فيليبLouis Philipp : ولد في باريس سنة 1773، أصبح ملكا لفرنسا سنة 1830 حتى سنة 1848، كان له دور كبير في معركة فالمي التي انتصر فيها الفرنسيون على البروسين سنة 1792، وعاش بعد ذلك في المنفى ليعد إلى فرنسا في عهد الملك لويس الثامن عشر حيث عين قائداً عاماً للملكة.
   توفي في إنكلترا سنة 1850 –أنظر: أبو عبد الله الأعرج السليماني ، المرجع السابق ، ص 255.
2. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر ..... ،المرجع السابق، ص 99 .
3. عبد الباسط فلفاط ، سياسة الاحتلال الفرنسي اتجاه القضاء الإسلامي في الجزائر (1830 – 1892) ،ط 1، إصدارات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2015 ، ص ص 104.103.
4. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر ... المرجع السابق، ص99 .

بعد أن مكثت اللجنة الافريقية في الجزائر لمدة 3 أشهر عادت إلى فرنسا وقامت بصياغة تقريرها الذي إحتوى على اقتراح حول مستقبل فرنسا في الجزائر وهو ضرورة الاحتفاظ بالجزائر التي أطلقت عليها اسم الممتلكات الفرنسية في افريقيا وكان هذا هو هدف فرنسا منذ تشكيل هذه اللجنة. [1]

وفي 12 ديسمبر 1833 تشكلت لجنة أخرى ضمت 19 شخصية مدنيـــة وعسكريـة [2] بالإضافة إلى أعضاء من اللجنة الأولى، عقدت اللجنة 56 جلسة ناقشت فيها مسألة الاحتفاظ بالجزائر أو الانسحاب منها وناقشت أيضا في إحدى الجلسات حالة ومصير الأملاك التي احتلها الفرنسيون. [3]

أوصت هذه اللجنة في تقريرها النهائي بضرورة بسط السيادة الفرنسية على كامل التراب الجزائري واستغلال ثروات البلاد، ويمكن تلخيص التقرير الذي صاغته في 10 مارس 1834 في النقاط التالية: [4]

- ضرورة الاحتفاظ بالمؤسسات الدينية كمصدر تموين للخزينة الفرنسية.

جعل الجزائر وما فيها ملكا لفرنسا بصفة دائمة وثابتة، وأنه يجب على القوات الفرنسية التوسع في كامل البلاد. [5]

- استحداث منصب الحاكم العام الذي يسير المسائل المدنية والعسكرية.
- إعطاء صلاحيات واسعة للحاكم العام.
- تخصيص ميزانية خاصة بالجزائر. [6]

1. أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر .... ،المرجع السابق، ص 103.
2. أبو بكر الصديق حميدي، المرجع السابق، ص 12 .
3. ابو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر ... ،المرجع السابق، ص 104 .
4. عبد الوهاب بن خليف ، المرجع السابق ، ص 58 .
5. ابو عبد الله الاعرج السليماني ، المرجع السابق ، ص 256 .
6. عبد الوهاب بن خليف ، المرجع السابق ، ص ص 58.57.

وجاء أيضا في التقرير، الاعتراف بالأعمال الوحشية التي قام بها الجنود الفرنسيون نذكر ما جاء فيه: ".. **ضممنا إلى أملاك الدولة كسائر العقارات التي كانت من أملاك الأوقاف واستولينا على أملاك طبقة من السكان كما تعهدنا برعايتها وحمايتها** .. " وتضيف اللجنة في تقريرها " **بلغ الأمر بنا إلى درجة اننا كنا نغتصب الأملاك ثم نجبر مالكيها على دفع المصاريف اللازمة لهدمها، وكنا نجبر الناس على دفع مصاريف هدم المساجد، ولقد انتهكنا حرمات المعاهد الدينية** ...." [1] .

وأقرت اللجنة أيضا أن الجنود الفرنسيين دخلوا إلى المنازل بقوة وضايقوا السكان في منازلهم، إضافة إلى بعض التصرفات الهمجية للقوات الفرنسية الذين إقتلعوا الأبواب والنوافذ وحتى الأشجار النادرة، وكانت اللجنة صريحة في تقريرها بوصف همجية ووحشية القوات الفرنسية، ورغم صراحة هذا الوصف وقساوته فإن اللجنة لم تكترث لشكاوى الجزائريين وأوصت بالحفاظ على الجزائر. [2]

وجاءت النتائج كالتالي في التصويت الذي جرى في البرلمان الفرنسي 17 صوتا لصالح الاحتفاظ بالجزائر مقابل صوتين فقط لصالح التخلي عنها. [3]

1. بشير بلمهدي، السياسة العقارية الاستيطانية الفرنسية اتجاه الوقف أو الحبوس في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي(1830 – 1962) ، المنعقد بولاية معسكر يومي 20-21 نوفمبر 2005 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2007 ، ص 220.
2. أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر .... ،المرجع السابق، ص 112.
3. ابو عبد الله الأعرج السليماني، المرجع السابق، ص 256 .

2- الإدارة الفرنسية ما بعد قرار الإلحاق 1834:

بناء على توصيات اللجنة الافريقية صدر مرسوم 22 جويلية 1834 الذي نص علي ضم الجزائر إلى الممتلكات الفرنسية وضرورة الحفاظ عليها. [1] وأصبحت تسير بواسطة أوامر ملكية وتم تعيين حاكم له سلطة ديكتاتورية مطلقة. [2] وعليه فان الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا تعود مسؤوليتها إلى وزارة الحرب في باريس، وقد اسست أجهزة إدارية لتسيير هذه الممتلكات بهدف تكريس النظام العسكري، وكانت هذه الاجهزة على النحو التالي: [3]

أ - الحاكم العام:

بعد صدور قرار الإلحاق صارت السياسة الرسمية لفرنسا تقوم على أساس وجود منصب الحاكم العام ينفذ الأوامر العسكرية الصادرة عن وزارة الحرب بفرنسا حيث تركت الحكومة الفرنسية الجزائر لهذه الوزارة لكي تديرها حسب ما تقتضي اليه المصلحة الفرنسية وقادتها العسكريين. [4] يعين الحاكم العام مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير الحرب، أعطيت لهذا المنصب صلاحيات كبيرة فهو المسؤول عن الأمور الخارجية في الجزائر، وأوكلت له مهمة مراقبة كل الهيئات الإدارية المدنية فهو الذي يشرف ويحضر لمشروع الميزانية الخاصة بالجزائر، ومن بين صلاحياته أيضا تنظيم الضرائب العربية وإصدار أوامر عسكرية للجيش بالتحرك وقيادة العمليات الحربية والتفاوض مع القبائل وقادة الدول المجاورة كما له صلاحيات إصدار القوانين. [5]

---

1. أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر .... المرجع السابق، ص 56.
2. عمار عمورة ، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، د ط ، دار المعرفة ، الجزائر،2006 ص 292.
3. بوعزة بوضرساية ، المرجع السابق ، ص 60.
4. عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص 123.
5. جمال خرشي ، الاستعمار وسياسة الاستيعاب والادماج 1830 1962 تر : عبد السلام عزيزي ، د ط ، دار القصبة للنشر ، الجزائر،2009، ص88.

إضافة الي أن الحاكم العام يتحكم في السلطات العليا لجهاز الشرطة حيث يتخذ كل التدابير اللازمة لضمان الامن والاستقرار في المدن الجزائرية إذن الحاكم هو المؤطر النظري على كل ما يخص العمليات العسكرية. [1]

ب – الموظفون السامون:

استعان الحاكم العام في الجزائر بسته عناصر عسكرية ومدنية، بهدف إقامة إدارة قوية لتحكم في الجزائريين وإخضاعهم لرغبات الغزاة الأوروبيين، ومن بين هذه الشخصيات قائد عسكري من أجل مساعدته في الأمور العسكرية، والضابط العام قائد البحرية الذي يشرف على القوات الفرنسية في قطاعه. [2] والمقتصد المدني الذي له مهام تشبه إلى حد كبير مهام والي الولاية في فرنسا، يتم تعيينه من قبل الملك الفرنسي وبإقتراح من وزير الحرب، وفي عام 1838 تم تغيير في هذا المنصب حيث أصبح يسمى المسؤول فيه مدير الداخلية. [3]

توسعت صلاحياته لتشمل الإدارة العامة وشؤون البلدية والأشغال العمومية والتجارة والزراعة والشعائر الدينية. [4]

أما بالنسبة لنائب العام فهو الذي يسير شؤون المنظومة القضائية و القضاة في الجزائر، فهو الذي يقترح على الحاكم العام التحويلات والعزل المتعلقة بالمؤسسة القضائية. [5]

أما بالنسبة لمدير المالية فهو يعتبر وزير للمالية في الإدارة الفرنسية، فهو يشرف على جمع الضرائب وإعداد الميزانية الخاصة بالجزائر. [6]

---

1. بو عزة بوضرساية ، المرجع السابق ، ص 61 .
2. عمار بو حوش ، المرجع السابق ، ص ص123 ،124.
3. بوعزة بوضرساية ، المرجع السابق ، ص61 .
4. جمال خرشي ، المرجع السابق ، ص 85 .
5. بوعزة بوضرساية ، المرجع السابق ، ص 82 .
6. عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 124.

ج- **المجلس الإداري:**

هو جهاز إداري ذا طابع جماعي و يتشكل هذا المجلس من الموظفين الساميين وأي زيادة في عدد أعضاءه من مسؤولية وصلاحية الحاكم العام حيث أن كل الموظفين الإداريين يخضعون لسلطته وإشرافه، [1] ومن المهام التي أعطيت لهذا المجلس هي دراسة القضايا المتعلقة بالميزانية المالية في الجزائر ومناقشتها داخل هذا المجلس ، و من مهامه أيضا ضمان الأمن ومراقبة الشعائر الدينية وبالتالي فإنه من الضروري الرجوع إلى المجلس الإداري قبل اتخاذ أي قرار يخص هذه الجوانب ، وعلى الرغم من أن هذا المجلس ليست له الصلاحيات بإعتراض أو رفض قرارات الحاكم العام في الجزائر إلا أنه هو الذي يرسم السياسة الفرنسية في الجزائر ويتخذ الإجراءات التي يراها مناسبة لمصالح فرنسا الإستعمارية ومستوطنيها ، وبالنسبة للقضايا التي تطرح للمناقشة في هذا المجلس ترجع إلى وزارة الحرب الفرنسية حيث يعرض عليها القرارات قبل تنفيذها للموافقة وإبداء الرأي قبل إقرارها. [2]

1. بوعزة بوضرساية ، المرجع السابق ، ص63 .
2. عمار بو حوش، المرجع السابق ، ص 125 .

ثالثا / استخدام المكاتب كأداة للتحكم في الجزائريين 1844.

1- نشأة المكاتب العربية :

وجد الاستعمار الفرنسي نفسه في بداية الاحتلال يجهل الكثير عن المجتمع الجزائري من لغة وعقيدة وعادات وتقاليد وطبيعة البلاد الجغرافية، [1] بالإضافة إلى الصعوبات الكثيرة التى واجهها الفرنسيون بسبب امتناع ورفض الجزائريين التعاون معهم في إدارة شؤون مدينة الجزائر، ونتيجة لهذه الصعوبات أنشئ الاحتلال الفرنسي في 1833 هيئة مهمتها جمع المعلومات عن طبيعة المجتمع الجزائري وجعلها عبارة عن جسر يربط بين الجزائريين والادارة الفرنسية، [2] حيث أحدث الدوق دوروفيغو [3] Rovigo DUC de الحاكم العام للجزائز فرعا في مكتبه تحت تسمية المكتب العربي الذي صار فيما بعد يطلق عليه مصلحة الشؤون العربية، [4] وتكمن وظيفة هذه الهيئة جمع المعلومات والاعتماد على المترجمين المختصين في الشؤون العربية بهدف التواصل مع قادة القبائل والعمل على تهدئتهم [5] وطمأنتهم بأن الادارة العسكرية الفرنسية ليس لها نوايا بإلحاق أي ضرر بهم إذا تعاونوا معها وساعدوا القادة العسكريين ضد قادة المقاومات الشعبية. [6]

---

1. صالح فركوس ، الإدارة الاستعمارية والمجتمع الجزائري 1830-1844 ، حوليات جامعة قائمة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 27 ، 2019 ، ص 77 .
2. عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 123 .
3. دورو فيغوDUC rovig : خلف بيرتريين في الحكم أخر ديسمبر 1831 عرف بسلوكه البوليسي ، تولي السلطة بلقب القائد العام لفيلق احتلال افريقيا أنظر : حياة سيدي صالح ، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين (1871 – 1895)، دط ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2012، ص 36 .
4. صالح فركوس ، الادارة الاستعمارية والمجتمع الجزائري .... ،المرجع السابق، ص 77.
5. أبو بكر الصديق حميدي، المرجع السابق، ص 13 .
6. عبد القادر سلاماني ، دور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال الفرنسي ، مجلة البدر، العدد 03 ، 2011، ص 80.

وكانت أول شخصية قاد هذا المنصب هو النقيب لامور سيير Lamoricière [1] الذي كان يجيد التكلم باللغة العربية، وأعطى هذا الضابط دافعا كبير لهذه الهيئة للدعاية من أجل سياسة التوسع الاستعمارية. [2]

بسبب عدم كفاءة الضباط في دراسة شؤون العربية بدقة، حاول بعض الحكام العامون إعادة تأسيس منصب أغا العرب [3] و في عام 1837 تم إعادة هيئة ادارة الشؤون العربية برئاسة الضابط بيليسي pellissier[4] لكن هذا الضابط اوكلت له مهمة أخرى ليقدم هذا الأخير استقالته ليخلفه النقيب الونفيلAlomovil في ادارة هذه المؤسسة كما قام الجنرال فالي vallée [5] في مقاطعة قسنطينة على المحافظة على شكل الادارة العثمانية تقريبا ، وقد اتبع في ذلك سياسة الحماية تكون فيها إدارة سكان الجزائريين من الأهالي أنفسهم [6] فقام بتنصيب بعض شيوخ قبائل المنطقة، في هذه الحالة يكون هؤلاء تحت وصاية السلطات الفرنسية، وكان الهدف الرئيسي من إنشاء هذا التنظيم الإداري هو خدمة المصالح الفرنسية في الجزائر والتعرف علي بنية المجتمع الجزائري لإخضاع شعبه وتفكيكه. [7]

---

1. لا مورسيار Lamoricière:: ولد في 05 فيفري 1805 تم تعيينه وزير للحرب ولم يدم طويلا في هذا المنصب اذ تمت اقالته عام 1848، وفي الجزائر تولى حكم مقاطعة وهران لمدة 7 سنوات، قدم مع بيدو Bedeauمشروعا عام 1848 للاستيطان بوهران وقسنطينة توفي عام 1865 ، أنظر: أية برج الادارة الفرنسية و المسلمين الجزائريين (1830 – 1870) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، إشراف رمضان بورغدة، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، السنة الجامعية 2021 – 2022 ، ص 37 .
2. عبد القادر سلاماني، المرجع السابق، ص 80 .
3. صالح فركوس ، الادارة الاستعمارية والمجتمع....ص 78.
4. بيليسىPellissier : حاكم عام للجزائر من ديسمبر 1860 إلى سبتمبر 1864، انتهج سياسة مصادرة الاراضي لخدمة النشاط الاستيطاني، ارتبط اسمه بعدة مجازر أشهرها مجازرة ولاد رياح بالظهرة سنة 1845. انظر: حياة سيدي صالح ، المرجع السابق ، ص 3 .
5. فالي vallée : من مواليد 17 ديسمبر 1773، تحصل على رتبة ملازم أول سنة 1763 ثم نقيبا سنة 1799 عين كضابط سامي برتبة عقيد سنة 1807 وجنرال سنة 1811 .انظر: الغالي عربي ،المرجع السابق ، ص 323.
6. صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر .... ، المرجع السابق ، ص 199.
7. عبد القادر سلاماني ، المرجع السابق، ص 80 .

وبعد مجيء الجنرال بيجو Bugeaud [1] كحاكم عام بتاريخ 22 فيفري 1847 أحدث تغييرات في مسألة الادارة وغيرها، حيث كان يرغب في بسط نفوذ الاستعمار الفرنسي على كامل التراب الجزائري، لذلك تم إعادة هيكلة إدارة الشؤون العربية بتاريخ 16 أوت 1841 وتم تعيين الضابط دو ماس Doumas رئيسا لها لكن هذه الإدارة لم تعد تفي بمقتضيات الاستعمار لتوسعة في بعض الأقاليم. [2]

ظلت الإدارة الفرنسية تبحث وتناقش حول مسألة أسلوب إداري استعماري يمكن من خلاله إخضاع الجزائريين بواسطته لسلطتها، وبفعل الضرورة الملحة لاستكمال. المؤسسات الاستعمارية كان لابد من البحث عن عناصر فرنسية عسكرية تندمج مع الاهالي وتتوغل في أوساطهم، ومن أجل تحقيق هذا الهدف ونتيجة لعدة عوامل سياسية وغيرها نشأت المكاتب العربية بمقتضى مرسوم وزاري مؤرخ في 1 فيفري 1844. [3] كان ظهور هذه الهيئة من إيجاد الجنيرال دو ماس الذي قام بإجراء تعديلات على إدارة الشؤون العربية لتصبح هيئة ذات نظام متفرع بوضع سلم إداري للمؤسسة. [4]

1. بيجو Bugeaud : ولد عام 1784، تولى منصب الحاكم العام في الجزائر في فيفري 1841 إلى صيف 1847 خلفا للجنرال فاليVallée ، عرف بسياسته القهرية والعنف والإبادة الجماعية ، قاد عدة حملات عسكرية بما فيها حملته الشهيرة على بلاد القبائل في 29 سبتمبر 1842 ، توفي في 1849 انظر: حياة سيدي صالح ،المرجع السابق، ص2 .
2. صالح فركوس ، الادارة الاستعمارية والمجتمع الجزائري..... المرجع السابق، ص 81 .
3. المرجع نفسه، ص.83 .
4. عبد القادر سلاماني ، المرجع السابق، ص 70.

2- تعريف المكاتب العربية:

كانت السلطة العسكرية الاستعمارية في الجزائر تدير شؤون المستعمرة بواسطة المكاتب العربية وجاءت هذه المؤسسة نظرا للحاجة الماسة لمصلحة تنظم وتؤطر السكان الأصليين وتكون مركزاً للمعلومات الخاصة بهم، [1] ونتطرق الآن لأبرز تعريفات لهذه المؤسسة:

المكتب العربي هو عبارة عن همزة وصل بين السلطات الاستعمارية والجزائريين يسيرها ضباط فرنسيون بسلطة مطلقة. [2]

ويعرفها أحد رؤسائها وهو فرديناند هيقونيت "Firdinand Hugounnet " ... **المكتب العربي هو حلقة وصل ما بين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري عند عام 1830 والجنس الأهلي الذي يقطن البلاد من قبل ولا يزال حتى الآن** ". [3]

أما شارل ريشارد "Charles Richard " وهو أيضا أحد رؤسائها يعرفه كالتالي: " **ان مؤسسة المكتب العربي هي وسيلة عمل وهي أساس تفكيرنا قبل أن تكون ووسيلة لتعبيرنا** ...". [4]

---

1. chikh Bouamrane Djidjelli Mohamed L'Algérie coloniale le texte (1830-1862) Edition Hammouda Alger 2003.p105
2. عمار عمورة ، الجزائر بوابة التاريخ..... . المرجع السابق ، ص 294.
3. شارل روبير اجيرون ، الجزائر المسلمون وفرنسا (1871 - 1919) ج 1 ، د ط ، دار الرائد للكتاب الجزائر ، 2007 ، ص 249.
4. عبد القادر نايلي، المرجع السابق ، 180.

ويصف أبو القاسم سعد الله المكتب العربي بأنه عبارة عن مركز إداري فرنسي كان يرأسه ضابط فرنسي يمثل فرنسا لدى الشعب الجزائري. [1]

ومما يجدر الإشارة إليه أن المكاتب العربية هي حلقة وصل بين الادارة الفرنسية والجزائريين الذين يسكنون البلاد، وتكمل مهمة هذه المؤسسة في ضمان التهدئة في القبائل من خلال توفير الأمن العام وحماية ممتلكات الأهالي وضمان راحتهم، جاءت هذه الهيئة الإدارية والتي ظاهرها هو ضمان راحة الجزائريين وخدمتهم لكن في باطنها تحمل العديد من الأهداف الخفية وهي بسط النفوذ الفرنسي على كامل التراب الجزائري وتحقيق الأهداف الفرنسية التي استعمرت لأجلها الجزائر. [2]

ولقد عانى الجزائريين كثيرا جراء ظلم وتعسف قادة المكاتب العربية وأعوانهم. [3]

وحسب ما ذكره فرانسوا ليبلون دي بريبوا فإن المكتب العربي يتشكل من ضباط عددهم ما بين إثنين إلى ثلاثة ضباط. [4] واجبهم تسيير دائرة بحوالي 300 كلم مربع يسكنها 60 ألفا عربي ومراقبة الزعماء في القبائل. [5]

1.أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830 – 1900) ج1، المرجع السابق، ص 102.

2.طعيوج سناء ، طعيوج بسمة ، المكاتب العربية ودورها في تقويض الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1847– 1871) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، إشراف الاستاذ : فركوس ياسر ، قسم التاريخ ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية (2018 – 2019) ، ص 16.

3.عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ..... ،المرجع السابق، ص 295.

4.انظر الملحق رقم 3.

5. عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830–1914) دراسة في أساليب السياسة الإدارية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر–باتنة – 2016،2016،ص 130 .

3- مهام وأهداف المكاتب العربية.

من بين الأهداف التي سعت السلطات الاستعمارية الفرنسية لتحقيقها من خلال تأسيس المكاتب العربية هي إخضاع السكان الجزائريين للإدارة الاستعمارية وهذا من خلال:

أ- مراقبة الرأي العام:

وذلك بمراقبة الاهالي ودراستهم للقضاء على كل حركة مناهضة للاستعمار الفرنسي ، استطاع بعض ضباط المكاتب العربية الحصول على معلومات تخص طبيعة الحياة في المجتمع الجزائري وكانوا يتلقون هذه الاخبار من خلال الشعر الشعبي ، حيث كانوا يستغلون كل ما كان يقربهم من الأهالي من أجل الحصول على معلومات دقيقة،[1] تفيد الادارة الفرنسية في الجزائر لتثبيت وجودها في البلاد وبسط نفوذها فيها ، وكان هؤلاء الضباط مؤهلين لهذه المهمة التي أوكلت لهم و هي مراقبة السكان لاتصالهم بهم مباشرة بحكم أنهم كانوا مقيمين في أوساطهم، ولتحقيق هذه المساعي سخرت السلطات الاستعمارية جريدة المبشر التي كانت تصدر باللغة العربية وتطغى عليها اللهجة العامية ، وكان الهدف من تأسيسها هو استغلالها للدعاية وتهدئة الأوضاع في البلاد. [2]

وأوكلت أيضا لرؤساء المكاتب العربية مهمة دراسة الإدارة المحلية في المناطق الريفية التي يتزعمها شيوخ العشائر، وكان لرؤساء هذه المؤسسة صلاحية فرض العقوبات على كل شخص يخالف القانون الفرنسي [3].

---

1. عبد القادر مرجاني ، المكاتب العربية ودورها في توطيد الاستعمار الفرنسي في الجنوب الجزائري خلال القرن 19م ، مجلة الرفوف ، المجلد 09 ، العدد 01 ، ص 379.
2. صالح فركوس ، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي، ط1 ، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013، ص ص 42 ، 43.
3. عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 131.

ب- مراقبة الدين والقضاء على الثورات:

وهذا من خلال مراقبة رجال الدين والقادة الروحيين للزوايا بهدف القضاء على الثورات حيث عمل ضباط المكاتب العربية على مراقبة زعماء المقاومة الشعبية [1] ولتحقيق هذه الغاية أعد هؤلاء الضباط دراسة شاملة ومفصلة لمختلف الزوايا وشيوخ القبائل والعناصر التي لها تأثير في المجتمع الجزائري تحت عنوان "**الاخوان والطرق الدينية عند مسلمي القطر الجزائري**" وكان هذا في عام 1849. [2] كما عملت الادارة الفرنسية في الجزائر على مراقبة المؤسسات الدينية وتشديد الحراسة على تحركات رجال الدين حيث منعتهم من التنقل إلى المناطق الأخرى إلا بتصريح من السلطات الفرنسية. [3]

وفي عام 1849 صدر مرسوم وزاري إحتوى على تعليمات موجهة إلى رؤساء المكاتب العربية بجمع معلومات تتعلق بالزوايا وأتباعها، ولاحظ هذا المنشور أن أهم عنصر قد أهمل بشكل تام في تقارير المكاتب العربية وهو دراسة نوع تلك العلاقة الروحية التي كانت تربط هذه الزوايا بالمجتمع الجزائري، ومن أجل دراسة هذا الجانب أسديت تعليمات بالمباشرة في دراسة هذه المسألة دراسة عميقة ومتأنية. [4]

---

1. عبد القادر مرجاني ، المرجع السابق ، ص 379 .
2. صالح فركوس ، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى) ، ط 1 ، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت ، ص 340 .
3. عبد القادر مرجاني، المرجع السابق، ص 380 .
4. عبد القادر نايلي، المرجع السابق، ص 185 .

ج – القضاء:

تطورت مهام رؤساء المكاتب العربية فلم تعد تشمل على الجانب العسكري وفقط بل توسعت مهامها لتشمل الجانب الإداري، ومن أبرز هذه المهام نذكر وظيفة القضاء فصار المسؤولون في هذه المؤسسة لهم مهام قضائية حيث أصبحوا ينفذون الاحكام القضائية ولهم الصلاحية في تعديلها حسب ما يرونه مناسب. [1]

وكلف قضاة هذه المكاتب بالنظر في جميع القضايا التي تعرض عليهم مثل مسائل الإرث والزواج والطلاق وكل ماله علاقة بالأحوال الشخصية. [2] وكانت مسألة اختيار القضاة المخلصين لفرنسا من أجل ضمان سيرورة مؤسسة المكتب العربي من أعقد المسائل ، بحكم أن العديد من القضاة المسلمين الجزائريين يكنون الحقد والكراهية تجاه الاستعمار الأمر الذي جعل مخططات ضباطها تفشل فشلا ذريعا ، فسعى هؤلاء الضباط بكل الوسائل والطرق لجذب القضاة الجزائريين. [3]

أصبح القضاء الاسلامي يخضع لرقابة مباشرة من طرف المكاتب العربية، وصار القاضي المسلم أما أحد موظفي هذه المكاتب أو خاضع لسيطرتهم وحراستهم وتوجيهاتهم، وهنا فقد القاضي المسلم سلطته وإنتقلت السلطة القضائية إلى رئيس المكتب العربي الذي أصبح يفصل ويقرر في المسائل بكل حرية. [4]

1. عمار بوحوش، المرجع السابق 131 .
2. صالح فركوس ، إدارة المكاتب العربية .... ،المرجع السابق، ص 114 .
3. عبد القادر نايلي، المرجع السابق، ص 185.
4. صالح فركوس ، إدارة المكاتب العربية .... ،المرجع السابق، ص115 .

د – الضرائب:

بالرغم من أن المهمة الرئيسية لرؤساء المكاتب العربية هي جمع المعلومات الي تخص السكان الجزائريين إلا أن هذا لم يمنعهم من جمع المعلومات المتعلقة بالجانب المالي والاقتصادي من خلال إحصاء الأراضي والتعرف على المجاري المائية وتحديد نوعية المداخيل المالية حتى يتسنى لضباط المكاتب العربية تحصيل أموال كبيرة عند استخلاص الضرائب من الأهالي ، [1] وهذا من أجل تمويل الخزينة الاستعمارية التي تستمد مواردها من جباية الضرائب، وكانت لرؤساء هذه المؤسسة صلاحية جمع الضرائب والبحث عن العينة العقارية التي يمكن أن تفرض عليها الضريبة، وهم أيضا الذين يقدمون طلب بزيادة هذه الضرائب أو تخفيضها أو الاعفاء منها وكلف رؤساء الأهالي يجمع بهده الضريبة. [2]

زادت هذه الضرائب شقاء وبؤس الأهالي حيث عملت على تحطيم فئة الفلاحين، فالبرغم من المجاعات والأوبئة التي تسببت بها هذه السياسة، إلا أن الادارة الفرنسية لم تهتم بهذا بل زادت في أنواع هذه الضرائب، وأرغمت السكان على دفع مبلغ محدد، عند بناء الطرقات وتشييد الجسور بالإضافة إلى أجبار الخماسين على دفع مبلغ مالي قدر ب 12.20 فرنك للمحراث ، وفرض شروط مهينة على هذه الفئة مما زاد عناء الجزائريين. [3]

---

1. عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص 131 .
2. عبد القادر نايلي، المرجع السابق، ص 186 .
3. صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية .... ،المرجع السابق، من 128 .

أهداف المكاتب العربية:

لقد جاءت المكاتب العربية بجملة من الأهداف التي كانت تصب في مصلحة فرنسا ومن بين هذه الأهداف نذكر:

- التمهيد لطرق الاحتلال والاتصال والتجارة الاستعمارية عن طريق الامن والاستقرار. [1]
- التعرف على المجتمع الجزائري وإدراك مواطن قوته وضعفه لضرب وحدته.[2]
- العمل على إخضاع سكان القبائل لفرنسا.
- مراقبة وتعقب تحركات القبائل.
- مراقبة المؤسسات الدينية والقادة الروحيين لها.
- مساعدة السلطات العسكرية في إدارة المستعمرة.
- جمع الضرائب وإستخلاصها من السكان .
- تقليص نفوذ الأسر الجزائرية الكبيرة . [3]

وهذه الأهداف التي أسست لأجلها المكاتب العربية كثيرة ومتعددة، وهي أهداف تخدم الاستعمار الفرنسي من خلال ترسيخ فكرة الجزائر الفرنسية.

1. عبد القادر نايلي، المرجع السابق، ص 180 .
2. عبد القادر سلاماني ، المرجع السابق، ص 70 .
3. صالح فركوس ، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ ..... المرجع السابق ، ص 314 .

4 تنظيم المكاتب العربية:

أ – الموظفون:

يتشكل جهاز المكتب العربي من: الضباط – أرشيفيين – مترجمين – أطباء– قضاة – خوجة – شاوش [1] فرسان صباحية [2] و على سبيل المثال بلغ عدد المكاتب العربية في مقاطعة قسنطينة عام 1875 18 مكتبا و ملحقان و 33 ضابط خلال سنة 1855. [3]

وكانت عملية اختيار أو انتداب الضباط الجديريين بإدارة المكاتب العربية من بين المشاكل التي اعترضت السلطات الفرنسية، ذلك أن الكثير من الضباط غير مؤهلين للقيام بهذه المهمة لأنهم يفتقدون التجربة والكفاءة المطلوبة لتولي هذه المهمة. حيث ان هذه الوظيفة لم تكن سهلة وخالية من المشاكل بل عرفت العديد من التجاوزات في الصلاحيات العملية والميدانية، وهذا بسبب غياب المراقبة على هذه المؤسسات، جعل الضباط المسؤولون فيها يتصرفون من تلقاء أنفسهم دون الرجوع إلى السلطة العلية. [4]

---

1. شاوش: كلمة من اللغة العثمانية جاوش بمعني قائد في الجيش، عريف وهو كذلك رئيس المشرفين على الدخول إلى السلطان ، متاح على الرابط :http://gamus_tunsi.blogspot.com/2022/07 : 07/05/2023 الساعة: 11:46 .
2. صباحية (السباهية) : كلمة تركية الأصل وتعني الجنود الفرسان ، أنظر : أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية (1860 – (1900) ج 1، القسم الثاني، 1ط ، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان ، 2000 ، ص 614.
3. صالح فركوس ، الإدارة الاستعمارية والمجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 85 .

ب – السلم الإداري:

قسمت الجزائر إلى وحدات إدارية كل واحدة تشكل دائرة وكل أربع دوائر تحتوي على مكتب عربي من الدرجة الاولي وكل دائرة بها مكتب عـــربي من الدرجـة الثانية [1] يضاف إلى هذا إدارة الشؤون العربية لعاصمة المقاطعة، وتكمل مهام هذه الادارة في تبليغ أوامر الحاكم وكذا اوامر الجنرال القائد الأعلى للمقاطعة إلى رؤساء المكاتب الأخرى، كما كانت مطالبة بالتنسيق مع المؤسسات الاستعمارية الاخرى. [2] ومما يجدر الاشارة إليه أن كل مكتب عربي من الدرجة الأولي كان تحت رئاسة ضابط برتبة نقيب، يضاف إلى هذا نائبان برتبة ملازم أول وطبيب فخوجة فشاوش وبعض الفرسان، ونفس الأمر بالنسبة إلى المكتب العربي من الدرجة الثانية لكنه يختلف في أن رئيسه عادة ما يكون برتبة ملازم أول وله نائب واحد فقط. [3]

1. انظر الملحق رقم 4.
2. صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر ....المرجع السابق ص200.
3. صالح فركوس ، الادارة الاستعمارية والمجتمع الجزائري. ..... المرجع السابق، ص 88

رابعا / قانون سيناتوس كونسيل 14 جويلية 1865. (انظر الملحق رقم 5).

1- مفهوم القانون:

هو قرار أصدره نابليون الثالث، [1] بعد زيارته للجزائر، وهو القانون المعروف بسيناتوس كونسيل 1865، [2] الذي يتعلق بوضعية الاشخاص والتجنس في الجزائر، ومما يجدر الاشارة إليه أن قبل هذا التاريخ لم يكن للجزائريين الحق بإتخاذ الإجراءات للحصول على المواطنة الفرنسية. [3]

وقد منح هذا القرار الحق للمسلمين الجزائريين في الحصول على الجنسية الفرنسية بواسطة التجنيس مع التخلي عن احوالهم الشخصية، ومنح أيضا للأجانب حق الحصول عليها بشريطة لا تتجاوز أعمارهم 21 سنة. [4]

ونص أيضا هذا القانون على أن الجزائريين هم رعايا فرنسيون لهم الحق. في الحصول على المواطنة الفرنسية ولكن بشرط وهو التنازل عن الاحتكام للشريعة الإسلامية وعقيدتها [5] واذ ا تمسك الجزائري بدينه في هذه الحالة يصبح لا يتمتع بنفس الحقوق التي يستفيد منها الفرنسيون. [6]

---

1. نابليون الثالث: هو شارل لويس نابليون، ولد في باريس في 20 أفريل 1808 وهو ابن شقيق نابليون الأول، تربى في سويسرا وبعد سقوط النظام الامبراطوري 1819 التحق بالمدرسة العسكرية بسويسرا حيث تخرج برتبة ضابط في سلاح المدفعية، انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية، توفي في جانفي 1873، انظر: نادية طرشون، سياسة نابليون الثالث العربية، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 26، 2017. ص 19.
2. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900.1930)، ج2 ، ط4 . دار الغرب الإسلامي ، بيروت لبنان، 1992. ص24 .
3. سيدي عبد القادر سباعي ، محمد برشان، الجزائريون بين الصفة والمواطنة الفرنسية، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 04 ، العدد 08 ، 2018 ، ص 143 .
4. عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1880 -1962) . ج 1 ، ط1 ، المؤلفات للنشر والتوزيع ، المسيلة ، 2013 ، ص 388 .
5. محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغربي العربي، د ط ، مركز الكتاب الاكاديمي ، دم ، دت ، ص 20 .
6. عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ..... المرجع السابق ص 296 .

اعتبر هذا القانون السكان الجزائريين مجرد "اهالي" وهو المصطلح الذي أطلقه المحتلون على غير المواطنين أي رعايا لا يتمتعون بنفس الحقوق والوجبات التي يتمتع بها الفرنسيون، وكان الحصول على الجنسية الفرنسية يتطلب إجراءات إدارية كثيرة وهي نفس الاجراءات التي يتطلبها منح الجنسية لشخص أجنبي. [1]

واعتبر أيضا هذا القانون أن الجزائريين رعايا وليسوا مواطنين، اعتبارا أن الجنسية لا تتناسب مع حالة الجزائري المسلم . [2]

2-أهداف القانون:

حمل هذا القانون جملة من الأهداف وهي كالتالي:

- محو الجنسية الجزائرية حيث أعتقد الفرنسيون أنها مصدر عداء لهم. [3]
- إدماج الشعب الجزائري في المجتمع الفرنسي، فالتجنيس كان وسيلة من وسائل تحقيق الادماج وتأكيد هيمنة فرنسا واستبعاد أي خطر إنفصالي. [4]
- ضرب المجتمع الجزائري في وحدته بخلق فوارق بين أفراده لتحقيق أهداف فرنسا الاستعمارية.
- تفكيك المجتمع الجزائري بمحاربة مقاومته وأسسه التي ترتكز على الدين الإسلامي. [5]

---

1. بشير بلاح ، المرجع السابق، ص 149 .
2. نور الدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت لبنان ، 2015 ، ص 176.
3. محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق . ص 142 .
4. عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر .... المرجع السابق، ص 129.
5. محمد عيساوي، نبيل شريخي ، المرجع السابق، ص143.

3- ردة فعل الجزائريين من القانون:

إن فتح باب التجنيس بصدور قانون سيناتوس كونسيل اعتبره جل الجزائريين بأنه إهانة في حقهم ولديانة الاسلامية ولم يلقى هذا المرسوم من الشعب الجزائري أي إقبال بالمرة وعدد الذين أقبلوا عليه ضئيل جداً لا يكاد يذكر ، [1]هؤلاء أقلية محدودة من المتأثرين بالثقافة الفرنسية ترى في هذا القانون منفذها للوصول إلى المواطنة الفرنسية والتمتع بقوانين فرنسا، [2] اما غالبية الشعب الجزائري رفض هذا القرار بحكم انه من أشد الشعوب المحافظة على الدين الإسلامي، حيث يرى الجزائريين أن الخروج من الوضع الذي هو عليه من ظلم و إرهاق إلى المواطنة الفرنسية هو خروج عن الشرع الإسلامي إراديا ، هنا فضل الشعب البقاء على حاله ولم يقبل التمتع بالحقوق الفرنسية مقابل التنازل عن الاحتكام للشريعة الاسلامية ، [3] و خير دليل تلك الأعداد القليلة من الجزائريين الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية منذ تأسيس هذا القانون منتصف ستينات القرن التاسع عشر و كانت خير جواب عن الموقف الجزائري من هذا المرسوم . [4]

وحدثت في بلاد القبائل وقائع مثيرة حول هذا الموضوع حيث رفض الطلبة هناك تلاوة القرآن والقيام بصلاة الجنازة على الأموات من المتجنسين وتم ذكر هذه الأحداث والوقائع في احدى الجرائد. [5]

---

1. CHARLES-ANDRE JULIEN , HISTOIRE DE L'ALGERIE CONTEMPORAINE LACONQUETE ET LES DÉBUTS DE LA COLONISATION. (1827-1871). Editions GASBAH. Alger, 2005, P433

2. كريمة بن حسين، المتجنسون مواقفهم وأفكارهم وطموحاتهم، مجلة العلوم الانسانية، المجلد أ ، العدد 30 ، 2008، ص129.

3. أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، د ط ، دار البصائر للنشر والتوزيع الجزائر 2009، ص 438.

4. عثمان زقب، المرجع السابق، ص 344.

5. فاطمة جعفر، نادية قديري، الجزائري في ظل القوانين الفرنسية قانون التجنيس 1865 قانون الأهالي 1881 نموذجين، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف الطيب لباز، قسم العلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة ،السنة الجامعية 2015 -2016، ص 49.

إضافة أن الجزائريين رفضوا التنازل عن أحكام الدين الاسلامي في أمور الأحوال الشخصية ، و سياسة الإدماج التي فرضها عليهم قانون 14 جويلية 1865 القاضي باعتبارهم فرنسيين . [1] ذلك أنهم يرون في المواطنة الفرنسية تخل كبير عن الهوية الوطنية وارتداد عن الدين الاسلامي ،[2] لم يكتفي الشعب الجزائري بهذا وفقط بل لجئ إلى سياسة كتابة العرائض التي ضلت طيلة سريان هذا المرسوم ، ونذكر في هذا الصدد العريضة التي أرسلها أهالي قسنطينة بتاريخ 10/07/1887 والتي تحتوي على تواقيع أعيان المدينة ، تحمل عدة مطالب كان المطلب الأول فيها هـــو تعبيرهم عن رفضهم التجنس وفق الطرح الفرنسي القاضي بتخلي الجزائريين عن أحوالهـــم الشخصية، بالإضافة إلى العريضـــة الي قدمـــها سكـــان وهـــران بتاريخ 1872/1/1 . [3]

1. عثمان زقب ، المرجع السابق، ص 336.
2. جمال خرشي، المرجع السابق، ص 243.
3. أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 439.

❖ خلاصة الفصل

1. اعتمد الاستعمار الفرنسي في تسيير شؤون الجزائر بداية الاحتلال على القادة العسكريين ، وكـــان هؤلاء القــادة هم أصحاب القرار الاول والاخير في الجزائر، وذلك من خلال خلق إدارات يشرف عليها ضباط عسكريين .
2. تركت الحكومة الفرنسية الجزائر في هذه الفترة لوزارة الحرب لتفعل فيها ماتشاء .
3. استخدم القادة العسكريين في الجزائر كل الوسائل لقهر الجزائريين وإبادتهم لتمهيد للاستعمار الفرنسي في الجزائر.

الفصل الثاني: السياسة الإدارية الفرنسية ما بين (1871-1914) .

أولا / قيام الحكم المدني وأهم مراسيمه.

ثانيا / نظام البلديات في فترة الحكم المدني .

1-بلديات كاملة السلطة .

2-بلديات المختلطة.

ثالثا / قانون وارني 1873"

1- مفهوم القانون ومضمونه .

2- أهدافه ونتائجه .

رابعا / قانون الأهالي "الانديجينا 1881"

1-مفهوم القانون ومضمونة .

2- أهداف القانون وردة فعل الجزائريين .

3-آثار القانون.

خامسا / قانون التجنيد الاجباري 1912"

1-ظروف صدور القانون ومفهومه .

2-أهداف القانون وردة فعل الجزائريين.

3-آثار القانون.

بعد سقوط الحكم العسكري وقيام الحكم المدني أعطيت كل الأولويات والصلاحيات للمستوطنين الأوروبيين من أجل تحقيق مصالحهم والتصرف في شؤون الجزائر، حيث أصدرت العديد من المراسيم والقوانين التي صبت في مصالحهم على عكس الجزائريين الذين عانوا من هذه الإجراءات التعسفية، وأصبح المدنيون في الجزائر هم أصحاب الكلمة الأولى في البلاد فما هي هذه القوانين وما تأثيرها على الجزائريين؟ .

أولا / قيام الحكم المدني ومراسيمه

شهدت الجزائر تغيير جذري في الحكم بداية من عام 1870 ، فظهر ما يعرف بالحكم المدني [1] فبعد سقوط حكومة نابليون الثالث في 4 سبتمبر 1870 انتقلت السلطة من أيدي الجيش إلى أيدي المدنيين وأعلن عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة [2] ، وأصبحت الأقلية الأوروبية في الجزائر تمارس ضغطا كبيرا على الحكومة الفرنسية، وتراجع دور المكاتب العربية تدريجيا بعد عام 1871 إلى خارج الاقليم المدني، [3] وشكل المستوطنين لجنة الإنقاذ الوطني في 05 سبتمبر 1870 لدعم الجمهورية وباشرو في تطهير الادارة من العسكريين [4] ، وتم اصدار مجموعة من الإجراءات التي تخدم مصالح المستوطنين الأوروبيين في الجزائر وتضر كثيراً بالجزائريين ، واستمرت هذه الأوضاع إلى غاية تحقيق الاستقلال الوطني عام 1962،[5] وهدفت هذه السياسة في مجملها إلى تقوية مصالح المستوطنين بالبرلمان الفرنسي وتقوية وجودهم السياسي وتوسيع الحكم المدني، وإحداث منصب حاكم عام مدني الذي يحكم عمالات الجزائر الثلاث بالرجوع إلى السلطة في باريس. [6]

1. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية.....، ج 1 ، القسم الثاني ،المرجع السابق، ص 63 .
2. بشبر بلاح، المرجع السابق، ص 226 .
3. صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر.... المرجع السابق، ص 214 .
4. بشير بلاح، المرجع السابق، ص 226 .
5. عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 61 .
6. عبد الله مقلاتي ، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954) ، د ط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، د م ، 2014 ، ص117 .

وبعد تعيين آدولف كريميو Adolphe crimieux [1] كمسؤول عن الداخلية في حكومة الدفاع الوطني، قام بإصدار مجموعة من القرارات في شكل مراسيم لإنهاء الحكم العسكري بشكل كلي في جميع أنحاء الجزائر وإعطاء زمام السلطة المطلقة للمعمريين الأوروبيين وجاءت هذه المراسيم كالتالي:

– أن يتم إلغاء منصب الحاكم العام في الجزائر التابع لوزارة الحرب ويعوض بحاكم عام مدني.

– أن تنحصر سلطات القائد العسكري في المناطق التي تخضع للجيش فقط وليس له الحق في التدخل في شؤون المدنيين.

– أن يقوم الحاكم المدني الذي يعين من طرف مجلس الوزراء بتطبيق سياسة الحكومة في الجزائر.

– يقوم رؤساء العملات باستحداث مجالس عامة منتخبة من طرف الفرنسيين فقط وأقلية من المسلمين. [2]

ليأتي بعدها مرسوم ثاني والذي سمح لليهود أن يأخذوا الجنسية الفرنسية كما سمح لهم بمشاركة الأوروبيين في الحكم، وبذلك أصبح أبناء البلد الأصليين الفئة الوحيدة المحرومة من المشاركة السياسية، فقد حرموا من حق التصويت في الانتخابات والتعبير عن أفكارهم وأراءهم. [3]

1. أدولف كريميو(1796– 1880) : Adolphe cremieux هو شخصية سياسية فرنسية ، ينحدر من أصول يهودية ، كان من أكبر المناصرين للوجود اليهودي في الجزائر، مارس مهنة المحاماة، عضو للحكومة المؤقتة ووزيرا للعـدل 1848ونائب بالمجلس التشريعـي (1869–1870) ، أنظر : عبد الوهاب بن خليـف ، المرجـــع السابق، ص 60 .
2. عبد القادر نايلي، المرجع السابق، ص 193 .
3. عمار بوحوش، المرجع السابق، ص138.

وبداية من عام 1873 سعى الجنرال شانزيAntoine CHANZY [1] إلى ربط كافة شؤون الحرائر بفرنسا وتكريس سياسة الادماج مما يعني أن شؤون الجزائر كانت تديرها الإدارة الاستعمارية، وهو ما نتج عنه إبعاد كلي لشعب الجزائري من كافة مراكز صنع القرار، فقد ظهرت العديد من القوانين التعسفية الظالمة التي اصدرها الكولون والتي أثقلت كاهل الجزائريين وزادت من معاناتهم. [2] ولقى المستوطنين نجاحاً كبيرا في الجانب السياسي ليركز بعدها المستوطنون على أخذ الأراضي من المسلمين الجزائريين سواء بالأبعاد أو العزل، كما اعتمدوا على الدولة في تمويل مشاريع الاسكان والإقامة الدائمة، كما شهدت هذه الفترة نزوح أعداد كبيرة من سكان الإقليميين "الالزاس" و"اللورين" التي ضمت إلى ألمانيا بعد هزيمة فرنسا أمام المانيا، حيث قام المستوطنين بالاستقرار في المدن الشمالية التي تحتوي على مراكز هامة . [3]

ـ مراسيم الحكم المدني:

اصدرت الادارة الفرنسية عدة قوانين تعسفية ظالمة ، أثقلت كاهل الجزائريين وزادت من معاناتهم اليومية إضافة إلى ظهور مجموعة من المراسيم والقوانين لتكريس هيمنة المستوطنين نذكر من بينهم :

قانون 08 اكتوبر1870: ويقضي بتوسيع الحكم المدني إلى جميع المناطق العسكرية[4].

---

1. شانزي :ANTONE CHANZY كان يلقب "الجنرال الجمهوري"، عمل في الجزائر اكثر من 20 سنة ، تولى رئاسة المكتب العربي في تلمسان، عين حاكما للجزائر في 10 جوان 1873، غادر الجزائر في 1879 ، أنظر : حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 164.
2. نبيل محمد بلاسي ، الاتجاه العربي الاسلامي ودوره في تحرير الجزائر، د ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب .د م .1990 ص28 .
3. جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر من1830 _1960 ، د ط ، دارالمعرفة ، القاهرة ، د ت . ص 252 .
4. عمار بو حوش، المرجع السابق، ص 156.

- ✓ **مرسوم 10 نوفمبر 1870:**

يقضي بالسماح للمستوطنين بتعيين ولاة في المناطق التي تخضع للحكم العسكري ، أي يتحكم المدنيون في المسؤولون العسكريون.

- ✓ **مرسوم 24 ديسمبر1870:**

يرمي إلى جعل المستوطنين يوسعون من نفوذهم إلى المناطق التي يقطن بها المسلمين الجزائريين، وإلغاء المكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم المدني. [1]

- ✓ **مرسوم 29 مارس1878:**

نص على تعيين حاكم عام مدني في الجزائر يخضع لسلطة وزير الداخلية ومما جاء فيه تقسيم الجزائر إلى إقليمين شمـــالي مـدني وجنوبي عسكـــري و إنشاء مجالس استشارية للنظر في شؤون الخاصة للمستوطنين .

- ✓ **قوانين 21 جويلية و4 سبتمبر1871 :**

التي تسمح بتأجير الأراضي للمستوطنين دون ضرائب.

- ✓ **مرسوم 06أكتوبر 1871:**

الذي يعطي الأولوية للمستوطنين الفرنسيين للاستفادة من القوانين السابقة.

- ✓ **مرسوم 07 أكتوبر1871:**

ينص على إدماج يهود الجزائر نهائيا في المجموعة الفرنسية، بهدف تعزيز الاستعمار الفرنسي واحكام قبضته على الشعب الجزائري. [2]

---

1. عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص156 .
2. أشواق نعامنية، شريفة قواسمية، اوضاع الجزائر السياسية مطلع القرن العشرين 1919 – 1900 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، إشرف :ياسر فركوس ، قسم التاريخ ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، السنة الجامعية (2020 : 2019) ، ص ص15،16.

✓ **مرسوم 19 ديسمبر 1900:**

هو قرار يمنح صلاحيات واسعة للمستوطنين ، وذلك بمنح الجزائر ميزانية مالية مستقلة وإنشاء مجلس مالي يعتبر بمثابة برلمان مستقل يشرف على سن القوانين الى تدير شؤون الجزائر يحوز فيه المستوطنون على الأغلبية المطلقة. [1]

✓ **مرسوم إنشاء المحاكم الزجرية 1902:**

صدر في 29 مارس 1902 في أعقاب ثورة عين الترك، وأعطيت لهذه المحاكم التي بلغ عددها 155 محكمة سلطات خاصة منها محاكمة الجزائريين بدون حضور المحامي، وعدم استئناف أحكامها إلا إذا زادت العقوبات على 500 فرنك، وكانت تنشط هذه المحاكم بحماس كبير .

✓ **منشور جونار 1906 :**

ينص على إغلاق المقاهي الجزائرية للمشبوهين ، ومنع المهرجانات في المناطق المشبوهة ، وسحب رخص حمل السلاح وسجن أي جزائري مشكوك فيه ،[2]

جاءت هذه المراسيم لتحقيق رغبات المستوطنين ومصالحهم المتمثلة في تقوية عدد السكان الأوروبيين واليهود حتى تنجح سياسة الادماج . ومن أجل القضاء على المكاتب العربية التي كانت تقوم بالتجسس لصالح القيادة العسكرية بالجزائر. [3]

1. عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق، ص125.
2. بشير بلاح، المرجع السابق، ص235.
3. عمار بو حو ش ، المرجع السابق، ص157

ثانيا / نظام البلديات خلال فترة الحكم المدني:

اتبعت الجمهورية الفرنسية الثالثة سياسة الادماج من أجل فرض سيطرتها على مختلف المناطق في الجزائر، حيث قامت بتقسيم الجزائر إلى ثلاث عمالات ولايات وهي الجزائر –وهران– قسنطينة، وكان هدفها من خلال هذا التقسيم إلى إدماج الجزائر في فرنسا لتصبح ثلاث مقاطعات فرنسية [1] يرأسها والي عام يعينه وزير الداخلية الفرنسية يساعده في مهامه "مجلس عمومي" منتخب من الفرنسيين وضم إليه أعضاء من الجزائريين لم يزيدوا عن 6 أعضاء في كل مجلس، كان تعينهم وزارة الداخلية أيضا، وقسمت كل ولاية إلى دوائر يشرف عليها الوالي العام وقسمت الدوائر إلى بلديات وهي نوعان[2] :

1- بلديات كاملة السلطة:

اقتصر وجودها في المناطق التي بها أعداد كبيرة من المستوطنين الأوروبيين، اتبعت في هذه البلديات نفس القوانين المنتهجة في فرنساوكان يرأسها مستوطن منتخب من طرف الأوروبيين يساعده مجلس بلدي. [3]

1. اشواق نعامنية ، شريفة قواسمية ، المرجع السابق، ص25 .
2. بشير بلاح ، المرجع السابق، ص227 .
3. المرجع نفسه ، ص228 .

كانت هذه البلديات تحيا بفضل الضرائب القسرية المفروضة على الجزائريين، حيث اقر جول فيري [1] بهذه الحقيقة قائلا" : **إن البلديات الكاملة هي استغلال مطلق للأهالي.** .. [2]

أما فيما يخص الأهالي المسلمين في هذه البلديات، يشرف عليها رئيس البلدية ولا يحكمون غالبا إلا بالمسلمين الخارجين عن المدن أما داخل المدينة فالمجلس البلدي هو الذي يحكمها ويراقبها . [3]

بلغ عدد هذه البلديات في المنطقة المدينة 210 بلدية في الفترة ما بين (1982-1984) موزعة على المقاطعات الثلاث، 82 بلدية في مقاطعة الجزائر وفي مقاطعة وهران 62 بلدية ، و 86 بلدية في مقاطعة قسنطينة. [4] و تطور عدد هذه البلديات من 126 بلدية سنة 1873 إلى 249 بلدية سنة 1871 ، وكانت نسبة السكان المسلمين بهذه البلديات لا تتجاوز 77 من مجموع السكان. [5]

---

1. جول فيري Jules CREVY : ولد في 1832 في سانت دبي ، ينحدر من اسرة ثرية ، بدأ نشاطه السياسي منذ 1850 ، كان يمتهن مهنة المحاماة ، أنتخب نائبا في البرلمان في عام 1863، وعضو في لجنة الدفاع الوطني 1870 ، ثم رئيسا لبلدية باريس من 1870 إلى 1871، يعد أحد المنظرين للفكر الاستعماري ، توفي في 1893 انظر :حياة سيدي صالح، المرجع السابق ، ص162.
2. عيشة مرزوق، فايزة ربوح ، قانون الأهالي 1881 وأثاره السياسية والاجتماعية على الجزائريين، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر ،إشراف: قمان كمال، قسم العلوم الانسانية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، السنة الجامعية (2015-2016) ، ص 19.
3. أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص103.
4. عثمان زقب، نظام البلديات في الجزائر خلال القرن 19 ، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والإجتماعية، المجلد 05 ، العدد 01 ، 2001 ، ص 23 .
5. بشير بلاح، المرجع السابق، ص 230 .

2- البلديات المختلطة:

تم إنشاؤها بموجب مرسوم 24 نوفمبر و 10ديسمبر 1871من تجميع عدد الدوائر، وتحكم هذه البلديات بموجب قرار الحاكم العام الصادر تنفيذاً لمرسوم 27 ديسمبر1866. [1] وكان هذا النوع من البلديات يخضع للرقابة المباشرة من طرف الإداريين الفرنسيين يعينهم والي الولاية، ويتمتع هؤلاء الإداريين بسلطات واسعة لمعالجة أي موقف ولهم مساعدون ومستشارون جزائريون تعينهم ايضا السلطات الفرنسية، وكان السكان الجزائريون في هاته البلديات يشتكون بصفة مستمرة من تعسف القائمين على الإدارة في هذه البلديات لأن بيدهم سلطة مطلقة. [2]

لم يتجاوز عدد هذه البلديات 17 بلدية عام 1869 ، لكنها توسعت فيما بعد على حساب المناطق العسكرية بعد عام 1871 حتى إشتملت أكثر مساحة في الشمال. [3]

1. عثمان زقب، نظام البلديات في الجزائر .... المرجع السابق، ص24 .
2. ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية .... ، ج 2، المرجع السابق ص26.
3. بشير بلاح، المرجع السابق، ص230 .

ثالثا / قانون وارني 26 جويلية 1873.

1- مفهوم القانون ومضمونه.

أ- مفهوم القانون:

هو قانون سياسي استعماري مشهور بإسم وارني warnie [1] نسبة إلى واضع هذا القانون بناء على تقرير الذي قدمه إلى الجمعية وتم التصويت والموافقة على على هذا القانون في 26 جويلية1873 ، كما عرف أيضا بقانون "المعمرين " أوقانون "التمليك العقاري"، [2] وقد جاء هذا القانون مكملا لجملة من القوانين التعسفية التي أصدرت بتاريخ 1848 ،[3] حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الترتيبات القاضية بتحديد الملكيات الجماعية لأفراد العشيرة ونص بصفة خاصة على إخضاع قانون الملكية العقارية في الجزائر للقانون الفرنسي. [4]

و مما يجدر الاشارة إليه أن قانون وارني قد تعرض بصفة منتظمة إلى أراضي العرش وسمح بتقسيمها بين الكولون وذلك بذريعة ترقية الملكية الفردية، وهي في الواقع لتسهيل نزع هذه الملكيات من القبائل ومنحها للمستوطنين الأوربيين. [5]

---

1. أوغيست وارنيaugust Warnier : 1810-1875 طبيب وسياسي فرنسي نائب عن الجزائر1871 اهتم بالزوايا والطرق الصوفية التي قاومت الاحتلال بعد انقلاب 1851/12/02 اعتزل السياسة كان شريكا للكولون في مؤسسة زراعة بالخروب تعلم لغة التوارق ، وهو صاحب المشروع المعروف باسمة وارني، أنظر :عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962، ج2 ، ط1 ،المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ، ص 392.
2. عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض.... ، ج 1 ، المرجع السابق، ص392
3. سارة بوترعة ، حياة حمودة ،السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر القوانين-1865 1873-1881-1912 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، اشراف : حواس العربي ، قسم التاريخ ، جامعة قالمة ، الموسم الجامعي 2017-2018 ، ص 30.
4. بشير بلاح، المرجع السابق ، ص248.
5. بوعلام نجادي، الجلادون (1962 - 1830)، د ط ، منشوراتANEP ، د م ، د ت ، ص68.

ب-مضمون القانون:

أما فيما يخص بالمواد التي جاء بها القانون فكلها تخدم مصالح الكولون وأدخلت بعض التغييـرات التي كانت نقطة تحـول في الملكيـة العقارية في الجزائر، حيث نصت مواده الأولى والثانية على:

المادة الأولى : التأسيس الملكية العقارية في الجزائر والمحافظة على العقار والتحويل التقاعدي للعقار مهما كان المالك له حيث يخضع للقانون الفرنسي. [1]

المادة الثانية : تمنح الملكية العقارية لأفراد القبيلة إلا في حدود المساحة المستغلة فعليا، أما المساحة العامة فتبقى ملكا للدولة وهكذا يصبح للأهالي أملاك محدودة. [2]

كما تضمن هذا القانون مجموعة من النقاط نذكر منها:

- الأملاك المسجلة لدى الموثقين وكتاب الضبط او الإداريين والتي تستدعي تحديد سنداتها كما تنص على تلك الإجراءات العامة الواردة في الفصل الثاني من هذ القانون .
- وأقر هذا القانون أيضا على جملة من الإجراءات التي تنص صراحة بأن الأهالي غير المجنسين لا يسمح لهم بالتملك أو الاستفادة من حق الإيجار أو البيع في المزاد العلني وأقر أيضا على جملة من الأحكام التى تشجع المستوطنين الصناعيين بالبناء والتعمير بهدف صناعي من خلال تشجيعهم على الاستقرار في القرى، ومنحهم الأولوية في الحصول على الاراضي لإنجاز مشاريعهم . [3]

---

1. بوعلام بلقاسمي، التشريعات العقارية الاستعمارية وتأثيرها على المجتمع الجزائري خلال القرن 19 ، د ط، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2016، ص 63.
2. فوزية بولقرون، ثلجة بودرع ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1940) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر اشراف: يا سر فركوس، قسم التاريخ ، جامعة 8ماي 1945 قالمة ، السنة الجامعية 2021.2020 ص 69 .
3. سارة بو ترعة، حياة حمودة ، المرجع السابق، ص ص 41 ،42 .

2- أهداف القانون ونتائجه

أ- أهداف القانون :

إن قانون وارني بالأساس كان يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، حيث يعتبر مكملا للإجراءات التي جاء بها قرار مجلس شيوخ 22افريل 1863 [1] و من بين الأهداف التي نص عليها هذا القانون نذكر:

- الاستيلاء على الأراضي الخاصة بالأهالي لتو طيد حركة الاستيطان وتوسيعها بحجة الملكية المشتركة .
- إحباط الروح الاجتماعية بفك الروابط الاجتماعية من أجل القضاء على وحدة وتماسك القبائل و خلق نزاع بينهم.
- فتح وجمع المواد الأولية التي كانت فرنسا بحاجة اليها في الصناعة، وفتح نشاطها في وجه رؤوس الأموال الأوروبية. [2]
- توسيع الاراضي المدنية على حساب الأراضي العسكرية.
- تحكيم المستعمر الفرنسي لإرادته بأن يكون القانون الفرنسي سيد الموقف
- القضاء على الاملاك المشاعة بين سكان القبائل . [3]
- توفير الأراضي لصالح صندوق أملاك الدولة المخصصة للاستيطان، ولقيت هذه النقطة استحسانا من المستوطنين. [4]

1. عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض.....ج 1 ، المرجع السابق، ص392 .
2. سارة بو ترعة ، حياة حمودة ، المرجع السابق ،ص46.
3. بوعلام بلقاسمي ، المرجع السابق، ص 65 .
4. شارل روبير أجيرون ، المرجع السابق، ص153 .

ب – نتائج القانون:

- مصادرة الأراضي التي كانت ملكا خاصا للقبائل التي إنتفضت بالإضافة إلى فرض غرامات تدفع للخزينة.
- منح إمتيازات مجانية بقيمة 100 هكتار للمستوطنين. [1]
- فتح باب الإقطاعية في الجزائر التي مكنها من النمو على حساب طبقة الفلاحين البسطاء.
- ارتفاع أعداد المستوطنين في المناطق الريفية.
- فتح باب الاستيطان الريفي الذي لم يكن موجودا قبل هذا التاريخ.
- انتقال الملكيات من الجزائريين إلى الأوروبيين والعكس. [2]
- إضافة أعباء كثيرة على الجزائريين إذ كلفهم بنفقات كثيرة لا تطاق.
- منح هذا القانون مكانة هامة للاستعمار الحر ووضع حد نهائي للأولوية العسكرية للأراضي لصالح الكولون المدنيين، حيث لجئ إليه الفرنسيون كحل للقضاء على ثورة الفلاحين. [3]

---

1. بوعلام نجادي ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر زمن المجازر حقبة التحريف ، د ط ، موفم للنشر، الجزائر 2013، ص 69.
2. سارة بوترعة، حياة حمودة، المرجع السابق، ص47 .
3. عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي – 1830) (1873 أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي ، المنعقد بولاية معسكر يوم 21– 20 نوفمبر 2005 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 ، ص151.

رابعا / قانون الأهالي" الانديجينا 1881".(انظر الملحق رقم 6)

1- مفهوم القانون ومضمونه.

أ- مفهوم القانون:

قانون الأهالي أو ما يعرف بقانون الانديجينا أصدرته الجمهورية الفرنسية سنة1871 و تم تدعيمه في عهد الرئيس جول غريفيjules crevy يوم 08 جوان 1881 [1] و ابن عمه آلبا غريفيALBA GRIPHI [2] الحاكم العام في الجزائر في تلك الفترة حيث عندما يلتقي قريبان مناصرين لفكرة الاستعمار والغزو ونهب الخيرات ينتج هنا قانون عنصري وهو قانون الاند يجينا الذي أسس لمجموعة من العقوبات المتجاوزة للحق العام ،[3] وأسس أيضا هذا القانون لمجموعة من النصوص الاستثنائية والإجراءات القمعية التي فرضها المحتل الفرنسي على الشعب الجزائري بعد فشل ثورة 1871، [4] ليفرض على الجزائريين نظاما عقابيا خاصا تم تعديله في عدة مرات وطبق شيئا فشيئا في كامل البلاد حيث جاء هذا القانون ليكرس سلطة الإداريين. [5]

وهو قانون وضع الجزائريين في صنف العبيد لا يتمتعون بأي حقوق لا سياسية ولا مدنية، وقد خـــول هذا القانون لسلطات الحاكمـــة سن العقـــوبات على الجزائريين والاستيلاء على أملاكهم دون محاكمة. [6]

---

1. عمار عمورة ، موجز في تاريخ الجزائر.... المرجع السابق، من 129 .
2. البا غريقي : حاكم عام للجزائر بين مارس 1879 و نوفمبر1881 دعم قوة الكولون في الوقت الذي كان فيه نائبا لرئيس لجنة الميزانية في البرلمان، انظر: حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 106.
3. بو علام نجادي، الجلادون .... ، المرجع السابق، ص69.
4. بشير بلاح ، المرجع السابق، ص 235 .
5. بو علام نجادي، الاستعمار الفرنسي زمن المجازر .... ، المرجع السابق، ص233.
6. عمار عمور، موجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 129.

وبصورة أدق هو سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام حدد هذا المرسوم 41 مخالفة متعلقة بالأهالي وتم تخفيضها الي 21 مخالفة عام 1891 واستمرت السلطات الاستعمارية في تحديد هذه المخالفات حتى تم الغاؤها نظريا عام 1930. [1]

وشمل هذا القانون على أربعة أصناف وهي:

- ✓ **سلطة الحاكم العام** :منحت للحاكم العام صلاحيات واسعة ومن بين هذه الصلاحيات سلطة الحجز في المعتقلات [2] وتوقيع العقوبات على الشعب الجزائري دون محاكمة وهذا من خلال السجن وفرض الغرامات . [3]
- ✓ **سلطة الحكام الاداريين** :وهم رمز للسلطة الردعية وهذا بعدما خولت لهم ممارسة الإجراءات الردعية على الجزائريين [4] وهذا بسجن الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم. [5]
- ✓ **سلطة المحاكم الزجرية** : وهي هيئة تختص بشؤون المسلمين الجزائريين .
- ✓ **سلطة قضاة الصلح** : اختصت البلديات ذات الصلاحيات الكاملة بهذه السلطة، أين أرجعت الصلاحيات إلى يد قاضي الصلح وهو المسؤول الأول في هذه البلديات . [6]

---

1. يحيى بو عزيز ، المرجع السابق ، ص.38.
2. شهيناز بو حوص ، القوانين الاستثنائية الفرنسية في الجزائر 1830-1882، مجلة أفاق فكرية، المجلد 10، العدد 02 ، 2022، ص – 82 .
3. يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص. 38
4. شهيناز بوحوص، المرجع السابق، ص2 8.
5. صالح فركوس ، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ ..... ، المرجع السابق، ص511.
6. شهيناز بوحوص، المرجع السابق ، ص83.

ب- مضمون القانون:

حددت قائمة المخالفات الخاصة بالأهالي بـ 27 مخالفة ثم أخذت تتزايد في سنة 1877 إلى 28 جوان1881 ، وبناء على الواقع الاستعماري المفروض على الجزائريين إستوجب الاضافة لتتجاوز الأربعين، بحيث كان متاح للإداريين المحليين تقد ير هذه المخالفات والعقوبات ومن بين هاته المخالفات نذكر: [1]

- الامتناع عن تقديم يد المساعدة لسلطات الإدارية من أكل ومؤونة وعدم تزويدهم بالمعلومات الخاصة بالأهالي.
- التأخير في تسجيل المواليد الجدد والوفيات.
- عدم احترام القرارات الإدارية التي تتعلق بمسألة تقسيم الأراضي.
- التأخر في تسديد الضرائب والغرامات المالية .
- عدم الاكتراث لاستدعاء المراقب او موزع الضرائب .
- حيازة حيونات ضائعة دون إعلام السلطات .
- إيواء الأشخاص خارج الدائرة دون رخصة التنقل .
- السكن في منزل بعيد ومنعزل عن المدينة دون رخصة من البلدية.
- سب السلطات الاستعمارية أو تقليل من شأنها. [2]
- حظر التجوال خارج البلدية أو في وقت متأخر من الليل دون رخصة .
- رفض التعاون أو التكتم عن معلومات تخص مسائل قضائية .
- الفوضى والضجيج والتشويش خاصة في الأسواق. [3]

---

1. فاطمة الزهراء لعروسي، زهراء الخير، قانون الأهالي وتأثيره على الشعب الجزائري 1870 :مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص المغرب العربي المعاصر، اشراف على زين العابدين، قسم العلوم الإنسانية، جامعة احمد درايه- أدرار ،السنة الجامعية 2021-2022 ، ص 20 .
2. يحي بوعزيز. المرجع السابق، ص39 .
3. مصطفى خياطي ، حقوق الانسان في الجزائر خلال الاحتـــلال الفرنســـــي ، د ط ، منشـــورات ANEP، د م ، 2013 ، ص225 .

- رفض خدمة الحراسة والمراقبة.
- رفض دعوة القاضي .
- الخروج من المنطقة دون رخصة أو بدون جواز سفر.
- الاجتماع لأكثر من 20 شخص دون رخصة.
- بناء المدارس الدينية أو التعليمية بدون رخصة [1].
- إطلاق البارود في حفل الزفاف أو الختان بدون رخصة.
- قطع الأشجار بدون إذن مسبق.
- الامتناع عن تنفيذ تعليمات السلطات.
- مخالفة التعليمات المتعلقة بنظام المياه وحفر الأبار وغيرها.[2]
- التعدي على الأملاك التابعة للدولة .
- ذبح الماشية وتكديس القمامة خارج المكان المخصص لها.
- الدفن خارج الأماكن المخصصة لذلك.
- جمع التبرعات بدون رخصة من قبل شيوخ الزوايا.
- إهمال إعادة الحبوب التي تم استلافها من عند الإدارة.
- إقامة حواجز في الممرات والأراضي الزراعية.
- مخالفة التعليمات الخاصة بحيازة أسلحة نارية . [3]

1. عثمان زقب ، السياسة الفرنسية في الجزائز..... .المرجع السابق، ص ص184 .185.
2. يحي بو عزيز ، المرجع السابق، ص40 .
3. محمد بن موسى ، نماذج من القوانين الزجرية الفرنسية المطبقة على الجزائريين على عهد الجمهورية الثالثة 1881-1912، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المعاصر، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، السنة الجامعية 2016-2017 ، ص42 .

2-أهداف القانون وردة فعل الجزائريين.

أ- أهداف القانون:

جاء قانون الاهالي لتحقيق عدة أهداف نذكر من بينها:

- كانت فرنسا تهدف من وراء إصدار هذا القانون باسم" الأهالي" وليس باسم "كلمة جزائري" هو القضاء على الهوية الوطنية الجزائرية. [1]
- تلبية حاجيات المستوطنين، وهذا بتسخير الجزائريين لخدمة أغراضهم مثل أعمال الحراسة الليلية وتوفير المؤون لهم.
- العمل على اثارة الفتنة في أوساط الجزائريين من خلال تكليف بعض الجزائريين بتسهيل مهمة الاداريين بفرض عقوبات مختلفة على الشعب الجزائري[2].
- الحفاظ على النظام العام في المناطق الجديدة المفصولة عن التراب العسكري
- محاصرة وتضييق الخناق على القضاة المسلمين، حيث عملت الادارة الفرنسية على محاربة القضاء الإسلامي بمحو شخصية القاضي المسلم وتعويضه بالقاضي الفرنسي[3]
- إرغام المسلمين على الخضوع أو القبول بالجنسية الفرنسية، إذا ما أرادو اجتناب تطبيق تلك الأحكام الظالمة والجائزة. [4]
- تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية، وجعل الجزائريين تحت رهن الاعتقال الإداري، وعليه فإن الجزائريين يتحملون المسؤولية أمام أي مخالفة. [5]

1- سارة بوترعة ، حياة حمودة، المرجع السابق ، ص58 .

2- محمد بن موسى ، المرجع السابق ، ص47.46 .

3- يحيى بوعزيز ، المرجع السابق، ص40.

4- سارة بوترعة ، حياة حمودة ، المرجع السابق، ص58 .

5- فاطمة الزهراء لعروسي، زهراء الخير ، المرجع السابق، ص26 .

ب – ردة فعل الجزائريين من القانون:

يعد قانون الاهالي تطبيقا حرفيا للقانون الغالب، فقد عانى الشعب الجزائري كثيرا جراء هذا القانون الظالم فمن المنطقي أن يحاول إيجاد طرق لتعبير عن رفضه لهذه السياسة الاستعمارية الجائرة، [1] فلم يستسلم الجزائريين لسلطات الفرنسية وما زاد هذا إلا من خلال تمسك الجزائري بوطنه وهويته، حيث لقى هذا القانون معارضة شديدة من قبل الجزائريين مستنكرين بذلك الاجراءات التعسفية التي مرست في حقهم، وطالبو بإلغائه ودافعوا عن مقوماتهم الشخصية الوطنية بكل ما أوتوا من إمكانيات [2] وكانت العرائض إحدى أهم الطرق الى إ تخذها الجزائريون لتعبير عن رفضهم لهذا القانون، ونذكر من بين هذه العرائض العريضة التي أرسلها الجزائريون إلى المجلس الوطني الفرنسي سنة1886 والتي كانت من أهم مطالبها الغاء قانون الأهالي ، [3] إضافة إلى العريضة التي قدمها وفد إلى باريس على رأسه الدكتور محمد بن العربي سنة 1891، وكانت من أبرز مطالبها الغاء قانون الأند يجينا . [4]

1. فاطمة جعفر ، نادية قديري .المرجع السابق، ص80 .
2. جمال قنان ، المرجع السابق ، ص 133
3. فاطمة الزهراء ، زهراء الخير، المرجع السابق، ص30.
4. فاطمة جعفر ، نادية قديري، المرجع السابق، ص80.

3- أثار قانون الأهالي:

كانت لقانون الأهالي عدة أثار في الميادين التالية:

أ/ سياسيا:

كانت لقانون الأهالي عدة أثار في الميدان السياسي حيث تم تجريد الجزائريين من حقوقهم السياسية وسلطت عليهم عقوبات قاسية وظالمة [1] و حرمهم المستعمر الفرنسي من النشاط السياسي في كل الميادين ، فلم يكن للجزائريين صوت مسموع وكان حضورهم شكلي فقط فقانون الاهالي جاء بسلطات جديدة مهمتها ، فرض العقوبات والضرائب على الأهالي ، [2] بالإضافة أن الجزائريين لا يتمتعون بتمثيل فعال في المجالس المحلية ذلك لأن عددهمً ضئيل جدا حيث لم يسمح لممثلي الاهالي المنتخبين أن يشكلوا في كل مجلس سوى أقلية صغيرة ليس لها أي تأثير في المجال السياسي . [3]

و نتج عن هذا القانون خطر القضاء على الشخصية الوطنية للمسلم الجزائري حيث قرر المستوطنين الأوروبيين تعيين مسؤولين إداريين لتنفيذ العقوبات الواردة في قانون الأهالي وذلك بأساليبهم الخاصة ، وانطلقت هذه الحملة في 1896 حيث تقرر تعيين متصرف إداري في معظم البلديات وذلك بقصد تطبيق القوانين على الجزائريين . [4]

---

1. شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصر، تر عيسى عصفور، ط1 ، منشورات عويدات .بيروت لبنان، 1982، ص 344 .
2. سارة بوترعة ، حياة حمودة ، المرجع السابق، ص 62 .
3. فاطمة زهراء لعروسي، زهراء الخير، المرجع السابق، ص 87 .
4. عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص 172.

ب/ إقتصاديا:

كانت لقانون الأهالي أثار اقتصادية عديدة نذكرها كالتالي:

❖ **الضريبة:**

كان لها تأثير عميق على المجتمع الجزائري حيث طبقت السلطات الاستعمارية إجراءات صارمة لتوفير كل الوسائل اللازمة لتحصيل الضريبي الذي ارتبط بقانون الانديجينا وكان الحاكم العام في الجزائر هو الذي يشرف على عملية جمع الضرائب واستخلاصها [1] ومن بين هذه الضرائب نذكر:

الضريبة العربية :وهي ضريبة الزكاة على المحاصيل الزراعية.

الضريبة الفرنسية :وهي نوعان مباشرة وهي الضريبة المفروضة على العقارات والدخل العام، وغير المباشرة وهي الضرائب المفروضة على الرخص المختلفة كحقوق الصيد وغيرها. [2]

❖ **انهيار إقتصاد الأهالي:**

حيث تسببت في سيطرة المستوطنين على البلاد وخيراتها المتنوعة وفي أضعاف السكان الأصليين للبلاد .وانتشار الفقر كل هذا أدى إلى انهيار الحرف والصناعات المحلية وتحول أصحابها إلى عمال بسطاء كل هذا أدى إلى انهيار الاقتصاد الأهلي وتراجع الزراعة والصناعة وحتى التجارة . [3]

1. فاطمة الزهراء لعروسي ، زهراء الخير، المرجع السابق ، ص40 .
2. مصطفى خياطي ، المرجع السابق، ص220 .
3. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص52 .

ج/ اجتماعيا:

أثرت السياسة المنتهجة من طرف السلطات الاستعمارية على المجتمع الجزائري حيث أدت إلى تفكيك هذا المجتمع، وبروز ظاهرة الهجـــرة ومن بين الأثار نذكر:

- انتشار الأوبئة والجفاف والأمراض، ففي سنة 1893 عرفت عمالة الجزائر ووهران المجاعة، إضافة إلى انتشار داء الكوليرا والتيفوس [1].
- أدى تطبيق قانون الأهالي وتلك الضرائب الضخمة التي فرضت على الجزائريين . إضافة إلى سوء الرعاية الصحية وتدهور الفلاحة وباقي الاعمال نتج عنه مجموعة من الأمراض المتمثلة في سوء التغذية والكوليرا وغيرها الأمراض التي انتشرت في تلك الفترة بفعل القوانين التعسفية. [2]
- إضافة إلى هجرة الجزائريين حيث كانت هناك جملة من الدوافع التي دفعت بالجزائريين لمغادرة وطنهم مكرهين ومرغمين على هذا، ومن بين هذه الدوافع اصدار قانون الأهالي حيث كان بالنسبة لهم.قانون قاسي وظالم في حقهم لهذا إتخذوا الهجرة كحل للهروب من هذا القانون. [3]

1. شارل روبير اجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 344.
2. مصطفى خياطي ، المرجع السابق ، ص 220.
3. بشير بلاح ، المرجع السابق، ص317 .

خامسا / قانون التجديد الاجباري 1912.

1- دوافع صدور القانون ومفهومة.

أ / دوافع صدور القانون:

لقد كانت فكرة تجنيد الجزائريين منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر فقد اقحمت فرنسا العديد من الجزائريين في عدة حروب ولتحقيق هذه العملية عملت لجنة التحقيق وحكومة فرنسا على ضرورة تطبيق الخدمة العسكرية للجزائريين في عام 1907، لتتطور نتائج هذه العملية في مرسوم 17جويلية 1908 والذي نص على احصاء الشباب الجزائري البالغين من العمر 17 سنة، ونقل الجزائريين إلى الجيش الفرنسي إلى أوروبا وذلك لعدة ظروف دفعت فرنسا لإصدار هذ القانون نذكر من بين هذه الظروف: [1]

- **تراجع الملحوظ في تعداد الجيش الفرنسي:**

نظرا لنقص في الزيادة الطبيعية في عدد السكان في فرنسا لم تجد السلطات الفرنسية حلاً لهذا الأمر، إلا بتجنيد عدد أكبر من الجزائريين [2] لأنها كانت تعاني نقصا حاداً في تعداد جيشها مقارنة بألمانيا التي كان عدد سكانها في تزايد مستمر لذلك اصبحت تهدد فرنسا والدول الاستعمارية الأخرى، ورأت فرنسا الحل في الجزائريين لتزويد جيشها بالجنود وسد هذا النقص العددي . [3]

---

1. علجية مقيدش ، المرجع السابق، ص 169 .
2. مريم بوقلمون ، قانون التجنيد و موقف الجزائريين منه 1912-1945 مذكرة مكملة لنيل شهـــــادة الماستر ، إشراف: عمر عبد الناصر ، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، السنة الجامعية 2021 - 220 ، ص 34 .
3. حميد ايت حبوش، قانون التجنيد الإجباري 1912 دراسة في الظروف صدوره وموقف الجزائريين منه ، مجلة الحوار المتوسطي ، المجلد التاسع ، العدد2، 2018 ، ص 279 .

❖ **تراجع الإنضمام الإداري في الجيش الفرنسي:**

في البداية كان هدف المنظمين إلى الفرق العسكرية الفرنسية في الجزائر هو الاسترزاق بسبب تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، [1] وبعد تطور القطاع الاقتصادي في فرنسا والجزائر مطلع القرن العشرين نتج عنه تحسين أوضاع العمل وارتفاع الاجور، والحاجة إلى اليد العاملة في المصانع والمزارع، ما دفع بالشباب للعمل في المصانع والمزارع بدلا من الانضمام إلى الجيش [2] وأصبح إقناع الشباب بالانضمام إلى الجيش الفرنسي صعب جدا مما دفع بالحكومة الاستعمارية إلى التعجيل في تطبيق قانون الخدمة العسكرية . [3]

- **الحملة العسكرية على المغرب الأقصى:**

لقد كانت لفرنسا عدة مصالح مشتركة في الجزائر وتونس والمغرب بحكم الحدود المشتركة، مما ادى إلى اشتداد التنافس بين الدول الاستعمارية إسبانيا ألمانيا إنكلترا [4] وبعد تفاقم الاضطرابات بالمغرب الأقصى، اضطرت الحكومة الفرنسية الي اعتماد على الفرق العسكرية من التونسيين والجزائريين في المغرب الأقصى في افريل1911 ، كما أصدرت الحكومة مرسوما يقضي بإقامة الفرنسية في المغرب الأقصى في 8 أفريل 1912 وذلك بتجنيد الجزائريين. [5]

---

1. امال ديداوي ، سامية بوسعادي، قانون التجنيد الاجباري وانعكاساته على الشعب الجزائري 1907-1918 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، اشراف: عبد المالك بو عريوة ، قسم العلوم الانسانية، جامعة أحمد دراية – أدرار – ، السنة الجامعية 2020-2021 – ص 15.
2. مريم بوقلمون، المرجع السابق، ص34.
3. امال د يداوي ، سامية بوسعادي، المرجع السابق. ص16 .
4. مريم بوقلمون، المرجع السابق، ص 35 .
5. حميد آيت حبوش ، المرجع السابق، ص 277 .

❖ **خطر اندلاع الحرب العالمية الأولى:**

إن اندلاع الحرب العالمية الأولى وإشتداد السباق نحو التسلح برا وبحرا دفع بالحكومة الفرنسية الى فرض مرسوم التجنيد الالزامي على الجزائريين [1] من اجل فرض السيطرة في المنطقة وتخوفا ومن المانيا وجيشها القوي بسبب مضاعفة المانيا لقواتها الحربية، مما أصبح تجنيد الجزائريين أمراً واقعيا لا رجعة فيه، بحكم أن الجزائر مستعمرة فرنسية لذلك تم تجنيد الالاف لمحاربة المانيا وجيوشها قسريا . [2]

ب / مفهوم القانون:

في عام 1906 بدأت مناقشات كبيرة حول فرض التجنيد على الجزائريين وفي السنة التالية شهدا هذا القرار تطوراً كبيرا بسبب احتدام التنافس الاستعماري والسباق نحو التسلح بين فرنسا وألمانيا، صدر مرسوم تمهيدي للتجنيد في 17 جويلية 1908 .والذي نص على إحصاء كافة الشباب المسلم الذي يبلغ من العمر 19 سنة فما فوق، لكن هذا القرار تأخر في الصدور لاعتراض كل من المستوطنين والجزائريين لعدة أسباب . [3]

ليصدر هذا القانون بموجب مرسوم رئاسي في 3 فيوري 1912 الذي حدد مدة التجنيد الجزائريين بثلاث سنوات مقابل مكافئة مالية قدرها 250 فرنك، وتم تحديد عدد المجندين [4] وأجبر البرلمان الفرنسي الجزائريين على الخدمة العسكرية بصفتهم رعايا فرنسيين. [5]

---

1. حميد أيت حبوش، المرجع السابق ، ص278 .
2. امال ديداوي، سامية بوسعادي، المرجع السابق، ص 17.
3. بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 237.
4. وليد بوشو. تجنيد الاجباري ومشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى. مجلة الدراسات التاريخية العسكرية ، العدد 1 .2019 . ص 80 .
5. عبد الرحمن ابن إبراهيم بن العقون ، كفاح القومي والسياسي من خـــــلال مذكـــــرات معاصـــــر (1920–1936) ، ج1 ، د ط ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر،1984 ، ص33 .

أجبر هذا القانون الجزائريين إلى الانضمام لصفوف القتال بغض النظر عن رفضهم القاطع له دون أن تمنحهم فرنسا أي حقوق سياسية [1] وفرض هذا القانون شروط قاسية على الجزائريين على عكس المجندون الفرنسيون اللذين كانت مدة تجنيدهم سنتين وفقط من الخدمة . [2]

ومن بين القرارات التي نص عليها قانون التجنيد الإجباري هي :

- تجنيد نسبة من الشاب الجزائري الذين بلغو سن 18 بالقرعة.
- مدة التجنيد ثلاث سنوات مقابل سنتين لفرنسيين والمجنسين.
- يمكن تعويض شخص بأخر مقابل مبلغ مالي يدفعه المجند الأصلي.
- تقديم منحة للمجند قدرها 150 فرنكا. [3]

لم تكترث السلطات الفرنسية لرأي الشعب الجزائري حول إصدار هذا القانون وبدأت في عملية الإحصاء ثم القرعة ثم التجنيد تحسبا لأي مشكل، كانت القوات التي اوكلت لها مهمة إجراء القرعة مرفقة بقوات عسكرية وكان هذا في شهر جوان 1912، وبدأت في مهمتها حيث حددت وزارة الحرب 2550 الفين شابا لتجنيد سنة 1912 ، و لقد وجدت هذه العملية معارضة شديدة من الجزائريين الرافضين لهذه اللجان [4] .

1. سارة بوترعة ، حياة حمودة ، المرجع السابق، ص75.
2. علجية مقيدش ، المرجع السابق ، ص169 .
3. بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 236.
4. سارة بوترعة ، حياة حمودة ، المرجع السابق، ص76 .

2- أهداف القانون وردة فعل الجزائريين منه .

أ / أهداف القانون:

- أصدرت فرنسا هذا القانون لتحقيق عدة أهداف نذكرها كالاتي:

قهر المجندين الجزائريين بإبعادهم عن تقاليدهم الاجتماعية ولإضعاف عاطفتهم الدينية .

- تخفيض المصاريف العسكرية على الخزينة الفرنسية .
- محاولة إفساد العلاقة بين المجندين والسكان وهذا من خلال تكليفهم بعملية إعدام المقاومين الجزائريين .
- منع الشباب الجزائري من مساعدة زعماء المقاومات الشعبية .
- خوض الحرب بمجندين جزائريين توفيرا لدم الفرنسي .
- عزل الشباب الجزائري عن بيئتهم الاجتماعية. [1]
- جاء هذا القانون لاستنزاف الطاقات البشرية ولإخلاء الجزائر من شبابها. [2]

---

1. علجية مقيدش ، المرجع السابق ، ص 171.
2. حورية جيلالي ، التدعيات الاجتماعية لقانون التجنيد الإجباري 1912 على الأسرة الجزائرية ، مجلة الروافد لدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد 05 ، العدد 1 ، 2021 ، ص 432 .

ب- ردة فعل الجزائريين من القانون:

❖ سياسيا / تمثل هذا الموقف في ثلاث أشكال :

1- المظاهرات:

بعد صدور هذا القانون عمت مظاهرات في كل أنحاء الجزائر تقريبا وكانت سلمية لمعارضة التجنيد الفرنسي، ففي البليدة اجتمع حوالي 300شخص أمام مقر البلدية للاحتجاج ضد التجنيد ولم يفترق هذا الحشد حتى وعدهم رئيس المجلس البلدي بدراسة هذه المسألة وأتهم هؤلاء المتظاهرون فرنسا بخرق اتفاقية 5 جويلية 1830[1] و في بلدية عين توتة رفض المسجلون في قوائم الاحصاء الحضور إلى مقر البلدية لإجراء القرعة ونفس الأمر حدث في منطقة القنطرة في24 جوان 1912 [2] وعرفت بلدية الصافية بدائرة أم البواقي اضطرابات عنيفة مما اضطر بالإدارة الفرنسية إلى إستعمال قوات الجيش لفض وتفريق المتظاهرين. [3]

2- تشكيل الوفود وتقديم العرائض:

أما على المستوى الرسمي فقد لجئ الجزائريين إلى سياسة كتابة العرائض لتعبير عن معارضتهم لقانون التجنيد، ففي 25 ديسمبر 1909 قدم اعيان البليدة رسالة إلى محرر جريدة فرنسية جاء في هذه الرسالة رفضهم لهذا القرار وأكدوا ان جميع الجزائريين يؤيدونهم الرأي . [4]

---

1. حميد ايت حبوش .المرجع السابق ص 281.
2. علجية مقيدش . المرجع السابق، ص 172 .
3. سارة بوترعة . حياة حمودة، المرجع السابق، ص 77
4. نور الدين ثنيو ، المرجع السابق، ص 74.

وبعد ترسيم القانون في 13 فيفري 1912 بعثت لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين عريضة هامة إلى الحكومية الجمهورية والمجلس الوطني الفرنسي في 27ماي 1912 وجاء فيها أن قانون التجنيد معادي للديمقراطية ومهين للجزائريين لأنه وعدهم بتعويض مالي جعل الجزائريين يشعرون بأنهم كانوا مرتزقة لا جنود. [1]

كما أرسل سكان الخروب بقسنطينة عريضة في شهر ماي 1912 [2] طالبوا فيها برفع الظلم عن الشعب الجزائري وتحقيق المساواة. [3]

3- الاحتجاجات:

شدد الجزائريون موقفهم المعارض للتجنيد الفرنسي، حيث أرسل سكان بني ميزاب شكاوى في يوم 23 فيفري 1912 إلى كل من الوالي العام ورئيس الحكومة ثم تبعها تقرير إلى رئيس الحكومة شرحو فيه اسباب رفضهم لتجنيد الفرنسي. [4]

❖ **عسكريا /** لم ينحصر رد فعل الجزائريين على الجانب السياسي وفقط بل لجئ الجزائريون إلى القيام بعدة انتفاضات ضد التجنيد نذكر من بينها :

- **انتفاضة بني شقران سبتمبر – أكتوبر 1914:**

حدثت في ضواحي مدينة معسكر في بداية الحرب العالمية الأولى وكان دافعها الأول هو رفض التجنيد الاجباري [5] حيث ما إن بدأت الإدارة الاستعمارية في إعداد القوائم للمجندين الجزائريين، حتى بدأت الفوضى في المنطقة وأعلن عن قرار رفض التجنيد في اجتماع لزعماء الأعراش عام 1914.

1. عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون ، المرجع السابق، ص36 .
2. انظر الملحق رقم 04.
3. علجية مقيدش ، المرجع السابق، ص 172 .
4. حميد ايت حبوش ، المرجع السابق، ص 282.
5. احمد الخطيب ، حزب الشعب الجزائري ، ج 1 ، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1986 ص 41 .

وفي يوم 05اكتوبر 1914 بادرت السلطات الفرنسية في اخضاع شباب المنطقة للتجنيد وقبلت هذه الإجراءات بهجومات شنها الثوار، [1] في مختلف مناطق دائرة معسكر وجبل بني شقران، وكان رد الفرنسي على هذا الوضع بالاعتقال وإطلاق النار وحرق المنازل وهدمها بالكامل إضافة إلى المحاكمة ومصادرة أملاك المتهمين وفرض غرامات مالية عليهم . [2]

- **إنتفاضة الأوراس 1916:**

بدأت هذه الثورة بسبب رفض سكان المنطقة تجنيد أبنائهم في صفوف الجيش الفرنسي و أ علنو انهم يفضلون الموت على إرسال أبنائهم للتجنيد لتبدأ عملية فرار شباب المنطقة إلى الجبال هروبا من هذه الإجراءات، وكانت حوادث 10نوفمبر 1916ببريكة وعين توتة الانطلاقة الفعلية لهذه الثورة [3] حيث تجمع سكان هذه المنطقة في قرية بومعزة واتفقوا على إعلان الجهاد، وشاع هذا الخبر في أوساط القرى الأخرى ليلتحق الالاف بالنداء . [4]

1. عبد الله مقلاتي ، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962 ، د ط ، وزارة الثقافة ، الجزائر، د ت ، ص 178.
2. حميد ايت حبوش، المرجع السابق، ص ص283-284 .
3. عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر .... المرجع السابق ، ص 179 .
4-حميد آيت حبوش، المرجع السابق ص284 .

ولجأ الرافضون لهذا القرار إلى الجبال وسرعوا في تخريب المنشأة ، وحرق المزارع الخاصة بالمستوطنين ، وقتلوا عدة جنود فرنسيين ومستوطنين ايضا، وكان الرد الفرنسي على هذه الأحداث قاسي جداً حيث شهدت المنطقة عملية إنتقامية سميت بالتصفية والتطهير وفرضت غرامات مالية على السكان وأصدرت أحكام بالسجن لمدة طويلة وصدرت ممتلكات السكان. [1]

3- آثـــار القانـــون

كانت لقانون التجنيد الإجباري عدة أثار على الجزائريين نذكر من بينها:

- تراجع كبير في اليد العاملة الفلاحية مما أثر على المورد الاقتصادي الزراعي والصناعي والتجاري بفعل تجنيد الشباب الجزائري. [2]
- انتشار ظاهرة الهجرة هروبا من هذا القانون ذلك أن التجنيد جعل البلاد تعيش في اضطراب حيث عند ما صدر هذا القانون بصفة رسمية باع الجزائريون أملاكهم وأخذو عائلاتهم وغادرو وطنهم . [3]
- خلق التجنيد الاجباري لجزائريين أزمات نفسية في نفوس المجندين وأهاليهم حيث زرع فيهم الخوف فتخوف الجزائريين من إرسال أبنائهم للخدمة العسكرية، مما ادى بهم إلى الفرار والاختفاء. [4]
- خروج الجزائريين من الحرب بأفكار جديدة برغم من الخسائر التي تعرضوا لها، إلا انهم منحتهم هذه الحرب خبرة جديدة بفعل تأثرهم واحتكاكهم بغيرهم من الأوروبيين في ميادين القتال او الأوساط العمالية . [5]

---

1. علجية مقيدش، المرجع السابق، ص 174.
2. ريان زدادقة، دنيا بلجازية ، المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية وعلاقتهم بالحركة الوطنية والثورة التحريرية 1939-1958، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر, اشراف :شايب قداردرة ,قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، السنة الجامعية (2021-2022) ص 91 .
3. أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية الجزائرية.....ج2 ، المرجع السابق ، ص 104.
4. ريان زدا دقة، دنيا بلجازية ، المرجع السابق، ص 104 .
5. مريم بقلمون ،المرجع السابق ص97 .

خلاصة الفصل

1. بعد زوال نظام الحكم العسكري وإنسحابه إلى المناطق الجنوبية قام نظام إستعماري جديد عرف بالحكم المدني الذي يعتبر أخطر من الحكم العسكري .
2. اتبعت فرنسا في هذه الفترة سياسة إدماجية بهدف دمج الجزائر في المجتمع فرنسي .
3. ظهرت مجموعة من القوانين الاستثنائية التي منحت السيطرة المطلقة للمستوطنين سياسيا وحتى إقتصاديا وعزلت الجزائريين.

خـــاتمـــــة

خاتمـــــــــــة

بعد دراستنا لهذا الموضوع والذي تطرقنا فيه إلى العديد من الجوانب تو صلنا إلى مجموعة من النتائج نلخصها في النقاط التالية :

1- كانت هناك عدة أسباب خفية وراء غزو فرنسا للجزائر منها ما هو اقتصادي من أجل نهب ثروات الجزائر وسياسي لإلهاء المعارضة الداخلية في فرنسا وديني لنشر المسيحية في الحرائر.

2- إن بديات الإدارة الفرنسية في الجزائر كانت عسكرية بامتياز، حيث كان القادة العسكريون هم أصحاب الكلمة الأولة في الجزائر، وتم عزل المدنيين في تسيير شؤون الجزائر.

3- كانت السياسة الرسمية لفرنسا في الجزائر تقوم على إنشاء منصب الحاكم العام له سلطات ديكتاتورية مطلقة، وكانت الجزائر في هذه الفترة تابعة لوزارة الحرب الفرنسية فهي التي كانت مسؤولة عن التعيينات وكل ما يخص شؤون الحكم في الجزائر.

4- بناء على توصيات اللجنة الافريقية عام 1834صدر مرسوم الحاق الجزائر بفرنسا الذي اعتبرها جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية وأطلق عليها اسم الممتلكات الفرنسية.

5- كانت المكاتب العربية النمط الناجح في تسيير شؤون الجزائر رغم الانتقادات الموجهة لها، حيث استطاع ضباطها التوغل داخل المجتمع الجزائري وقمع الثورات الشعبية.

6- كانت للمكاتب العربية عدة مهام ولم تقتصر على الجانب العسكري وفقط بل أصبحت مهامها تشمل الجانب الاداري أيضا، وكان هدفها هو مساعدة العسكريين في إدارة شؤون الحكم في الجزائر.

7- كان الهدف من وراء إصدار فرنسا لقانون التجنيس عام 1865 هو القضاء على الجنسية الجزائرية حيث اعتبرها الفرنسيون مصدر عداء لهم .

8- بعد سقوط نابليون الثالث وحكومته قام نظام استعماري جديد عرف بالحكم المدني، حيث انتقلت السلطة من يد العسكريين إلى يد المدنيين الذين أزاحوا كل العسكريين عن مقاليد الحكم في الجزائر .

9- أصبح المستوطنون في فترة الحكم المدني هم اصحاب القرار في الجرائر واصدرت العديد من القوانين والمراسيم التي منحتهم صلاحيات واسعة على حساب السكان الجزائريين

10- اتبعت الجمهورية الفرنسية الثالثة سياسة الادماج من اجل فرض السيطرة على البلاد الجزائرية، وذلك من خلال إصدارها لنظام البلديات وتقسيم الجزائر الى ثلاث عمالات ولايات وجعلها مقاطعات تابعة لفرنسا .

11- كانت سياسة كتابة العرائض إحدى الوسائل التى إتخذها الجزائريون لتعبير عن رفضهم للقوانين التعسفية المتجاوزة للحق العام والتي تضمت إجراءات إدارية تعسفية.

12- كانت لقانون الأهالي عدة أثار سلبية على الجزائريين، الذين عانو من جراء هذه القوانين الظالمة وشملت هذه الاثار الميادين السياسة والاقتصادية والاجتماعية. فقد عمل هذا القانون على استعباد الجزائريين .

13- كان قانون التجنيد الاجباري وسيلة لتحقيق مصالح فرنسا الضيقة حيث كانت بحاجة ماسة لتعبئة العسكرية في الحرب

14- كانت السياسة الادارية الفرنسية ثابتة في أهدافها وهي التحكم في الجزائريين ومتغيرة في اساليبها ووسائلها حسب ما تقتضي اليه الضرورة وحسب المراحل في إطار سياسة التدرج في تطبيق هذه السياسة .

مـــلاحـــــــــق

ملحق رقم 1:وثيقة توضيحية لمحتوى عريضة اهالي قسنطينة ضد قانون التجنيد الاجباري.

قسنطينة في ماي 1912

الى فخامة رجال مجلس الامة للجمهورية الفرنسية العظيمة . .

بعد اهداء ما يليق بالمقام من التعظيم والاحترام فاننا نحن الواضعون خطوط أيديهم أسفله من مسلمي سكان الخروب من أيالة قسنطينة ، قد أزعجنا ما بلغنا من أن الدولة الجمهورية عزمت على ادخال مسلمي وطن الجزائر في العسكرية فتحيرنا للغاية وتألمنا للنهـاية لأن عهدنا بالدولة الفرانسوية الفخيمة منذ ثمانين سنة من حين استيلائها أنها ذات عدل وانصاف ، وخولتنا في هذه المدة الطويلة نعما غزيرة • فلما فاجأتنا بهذا الأمر اندهشنا اندهاشا عظيما وانا نرجـو من مراحمها واحسانها أن لا تلزمنا بذلك فانا نراه عين الاذلال والاحتقار والجبر والقهر الشديدين ، لأن كل انسان لا يرضى أن يكون مجبورا مقهورا على شيء أصلا ، سيما من كان من مثل رعية هذه الدولة الرؤوفة دولتنا العزيزة ذات الحرية التامة فانهم تربوا في مهد احسانها وعدم ضغطها •

وبحسبه فاننا نطلب من رجالها الفخام أن يزيلوا عنا هذا الالزام وأن يرفعوا عنا هذا الأمر المؤلم القاسي وان صممت الدولة ولا محالة ولم تنظر لفقرنا ولا لذلنا ولا لعدم من يأخذ بساعدنا فلتعطنا الحقوق التي يتمتع بها كل من انخرط في سلك العسكرية ، اذ لا يحسن عقلا ولا عادة أن يكون في وطن ثلاثة عناصر : عنصران متمتعان بسائر الحقوق زيادة على الحرية والمساواة التامتين والعنصر الثالث ممنوع من جميعها • ثم اذا عرضت مدافعة على ذلك الوطن يدعى العنصـر الثالث لها ويقال له دافع على وطنك • فأي وطن لهذا الذليل الحقير الممنوع من كل حق والحال أنه بمرأى ومسمع من أخويه المشترك معهما في تعمير ذلك الوطن هما يتمتعان بلذائذه الحسية والمعنـوية مثل الوظائف العالية والحرية النامية ، ويراهما ينتخبان غيرهما لكل خطة وينتخبان من غيرهما ، وهو مندحظ في وسط الذلة متروك في مزبلة الاحتقار لا يذوق في ذلك الوطن الا القهر والجبر •

ورجال الدولة الفخام لا نظنهم يوافقون على جبرهم مسلمي الجزائر على العسكرية من غير مساواتهم لأخويهم من المعمـرين الفرنسيـين واليهود في سائر الحقوق الممنوحة لهما . ففي هذه الحالة فان الدولة لا تستفيد منهم ثمرة دخولهم في العسكرية . اذ تكثير العنصر الغالب بالعنصر المغلوب واعتماد الأول على الثاني انما يكون اذا كان المغلوب غير مقهور وغير مهموم . ولا يكون كذلك (أي في فائدة الدولة) الا اذا رأى نفسه مساويا لذلك الغالب في سائر الحقوق . هنالك تكون للمغلوب وطنية يدافع عنها مدافعة الأسود الكواسر ، ويحب الغالب اذ ذاك محبة قلبية ويفديه بالنفس والولد والمال .

أما اذا لم يتوصل بالحقوق فانه لا يرى لنفسه وطنية حتى يدافع عنها ، واذا سيق لقتال عدو ينساق مذعورا مجبورا لولا يخفى على رجال الدولة الفخام انسياق المجبور المقهود فلا تحدثه نفسه الا بأن ثمرة هذا الانتصار الا القتل والأسر وقطع الأيدي والأرجل . ثم اذا رجع بخفي حنين من ذلك القتال بعد الأتعاب الشديدة والجراحات العديدة لاقاه الاحتقار والذلة والانكسار .

فيا أنصار الانسانية هل هذا هو الانصاف الذي يفعـله الغالب الرحيم مع المغلوب الضعيف ؟! ويا حماة الضعفاء ووكلاء المنكوبين ، ويا من تغذوا بلبان الحرية والانسانية والاصداع بكلمة الحق ! نحن رعية لكم نشكوكم الى أنفسكم ونرفع ما ضرنا منكم اليكم . اذ لا ناصر لنا سوى رجال دولتنا الفخيمة الذين لا يرضون بما يؤلمنا ويضرنا .

فنحن لا نرضى بالعسكرية بكل وجه الا اذا قهرتمونا عليها وجبرتمونا على أدائها ، فنطلب اذن أن تساووا بيننا وبينكم في سائر حقوق الوطنية ليتأتى لنا الدفاع عنها والذب عليها بقلب صاف وفرح وسرور من غير ذلة ولا احتقار ومن غير تجرع كأس القهر والانكسار ، بشرط عدم ادخالنا في الجنسية أصلا اذ لا ملازمة بين الحقوق والجنسية ، فكل منا على دينه وجنسيته كما كنا منذ ثمانين سنة ، ونحن أخوة في الحقوق والمدافعة على الوطن بل على سائر التراب الفرنسوي حيثما كان .

ولا يدعي الملازمة بين الحقوق والجنسية الا من يريد أن يغبننا في حقوقنا من أعداء الانسانية التي تسعى في تعزيزها دولتنا الفخيمة • وأملنا وطيد في رجال الدولة الفخام ووكلاء مجلس الأمة الأحرار بأن يلتفتوا نحو شكايتنا ويعيروها بعضا من الاعتبار ويرفعوا عنا عظيم مصيبتنا ؛ كما هو شأنهم في كل مهم رفع اليهم ، وكما هي عادتهم في دفع كل ضيم قدم لديهم •

والسلام من المسلمين الساكنين بالخروب من أيالة قسنطينة الواضعين خطوط أيديهم أسفله •

انتهى

1. مريم بوقلمون ، المرجع السابق ، ص ص 132-133.

ملحق رقم : 2 صورة توضيحية لحاد ثة المروحة

ملحق رقم 1 : حادثة المروحة

صورة متخيَّلة لضربة المروحة – 29 أبريل 1827

تلاحظ فيها أخطاء تاريخية ومبالغات

1. بشير بلاح ، المرجع السابق ،ص 67

ملحق رقم :03 صورة توضيحية لأوائل المكاتب العربية.

1. بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 70.

الملحق رقم :04 صورة توضيحية لسلم الاداري للمكاتب العربية .

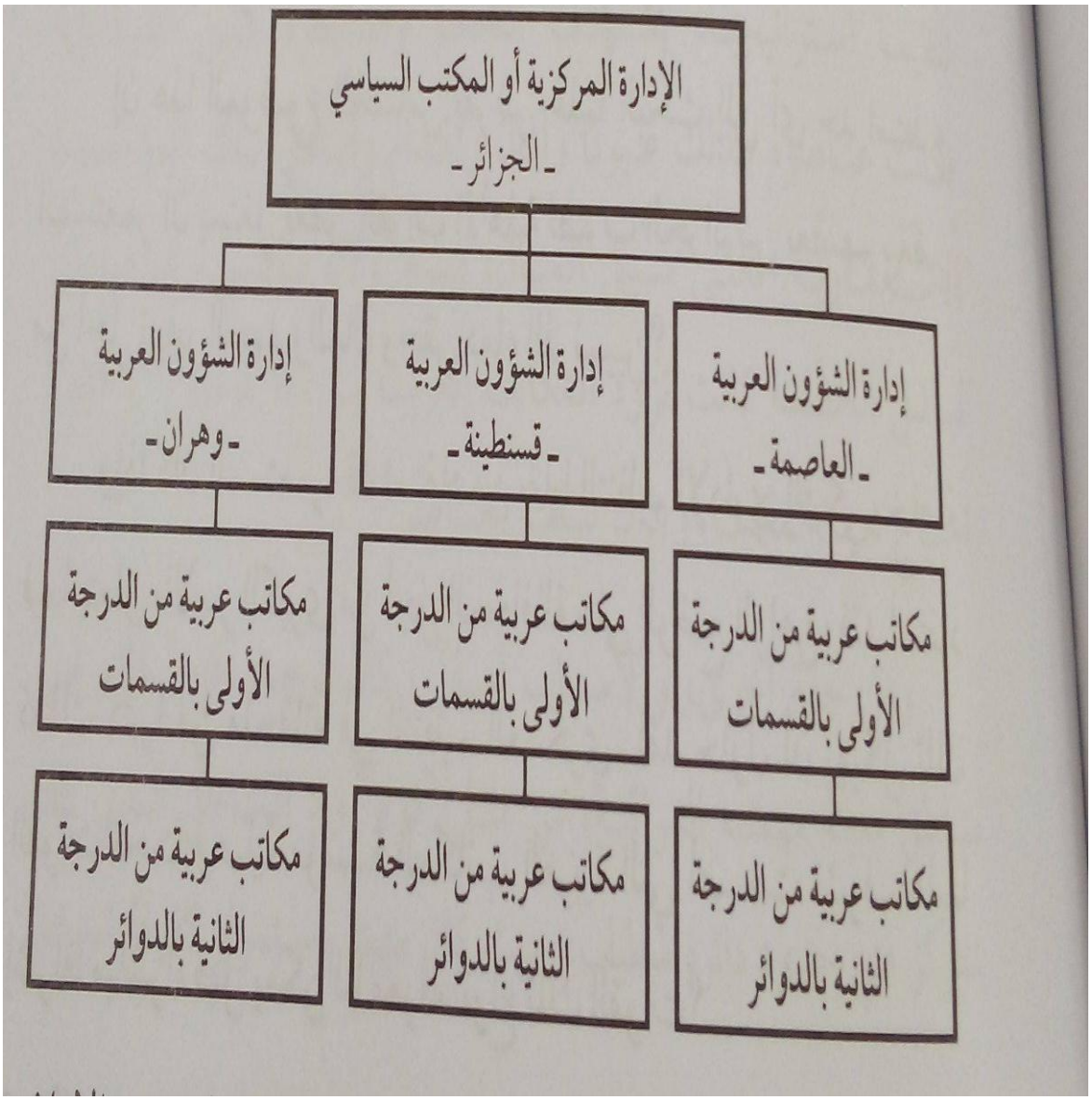

1. صالح فركوس ، تاريخ الجزائر ماقبل التاريخ .... المرجع السابق ، ص 315.

ملحق رقم 5 : نص قانون سيناتوس كونسيل.

N-190. — SÉNATUS-CONSULTE sur Vital des personnes et la naturalisation en Algérie.

DU 14 Juillet 1865.

NAPOLÉON, par la grâce de Dieu et la volonté nationale, Empereur des Français

A tons présents et à venir, salut,

Avons sanctionné et sanctionnons, promulgué et promulguons ce qui sait :

Extrait du procès-verbal du Sénat.

SÉNATUS-CONSULTE

RELATIF A L'ÉTAT DES PERSONNES ET A LA NATURALISATION EN ALGÉRIE.

Art. 1er. — L'indigène musulman est Français ; néanmoins il continuera d'être régi par la loi musulmane Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer. Il peut être appelé à des fonctions et emplois civils en Algérie.

Il peut, sur sa demandé, être admis à jouir des droits de citoyen français ; dans ce cas, il est régi par les lois civiles et politiques de la France.

Art. 2.— L'indigène israélite est Français ; néanmoins il continue à être régi par son statut personnel. Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer. Il peut être appelé à des fonctions et emplois civils en Algérie. Il peut, sur sa demande, être admis à jouir des droits de citoyen français ; dans ce cas, il est régi par la loi française.

Art. 3. — L'étranger qui justifie de trois années de résidence en Algérie peut être admis à jouir de tous les droits de citoyen français.

Art. 4. — La qualité de citoyen français ne peut être. obtenue, conformément aux articles 1 , 2 et 3 du présent sénatus-consulte, qu'à l'âge de vingt et un ans accomplis ; elle est conférée par décret impérial rendu en Conseil d'État.

Art. 5. — Un règlement d'administration publique déterminera :

106

1° Les conditions d'admission, de service et d'avancement des indigènes musulmans et des indigènes israélites dans les armées de terre et de mer ;
2° Les fonctions et emplois civils auxquels les indigènes peuvent être nommés en Algérie ;
3° Les formes dans lesquelles seront instruites les demandes prévues par les articles 1, 2 et 3 du présent sénatus-consulte. Délibéré et voté en séance, au palais du Sénat, le 5 juillet 1865.

LE Président,
Signé: TROPLONG.
Les Secrétaires,

Signé: P. Boudet, Dumas, le comte de Béarn.

Vu et scellé du sceau du Sénat :
Le Sénateur secrétaire,
Signé: P. Boudet.

Mandons et ordonnons que les présentes, revêtues du sceau de l'État et insérées au Bulletin des lois, soient adressées aux cours, aux tribunaux et aux autorités ad ministratives, pour qu'ils les inscrivent sur leurs registres, les observent et les fassent observer, et notre Ministre secrétaire d'État au département d« la Justice et des Cultes est chargé d'en surveiller la publication. Fait au palais des Tuileries, le 14 juillet 1865.

Signé NAPOLÉON.
Par l'Empereur:
Le Ministre d'État,
Signé: E. Bouher.

Vu et scellé du grand sceau :
Le Garde des sceaux, Ministre secrétaire d'État
au département de la Justice et des Cultes,
Signé: J. Baroche.

1. فاطمة جعفر ،نادية قديري ، المرجع السابق، ص ص 106 107

ملحق رقم 6 نص قانون الاهالي.

N° 162. — Loi ayant pour objet de conférer aux Administrateurs des communes mixtes, en territoire civil, la répression, par voie disciplinaire, des infractions spéciales â l'indigénat.

LOI DU 28 JUIN 1881

Le Sénat et la Chambre des députes ont adopté, Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit:

Art. 1er — La répression par voie disciplinaire, des infractions spéciales à l'indigénat appartient désormais, dans les communes mixtes du territoire civil, aux administrateurs de ces communes. Ils appliqueront les peines de simple police aux faits précisés par les règlements comme constitutifs de ces in fractions.

Art. 2 — L'Administration insérera sur an registre, coté et paraphé, la décision qu'elle aura prise, avec indication sommaire des motifs. Extrait certifié dudit registre sera transmis, chaque semaine, par la voie hiérarchique au Gouverneur général.

Art. 3. — Le droit de répression par voie disciplinaire n'est concédé aux Administrateurs que pour une durée de 7 ans, à compter du jour de la promulgation de la présente loi.

La présente loi, délibérée et adoptée par le Sénat et par la Chambre des députés, sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 28 juin 1881.

Jules Grévy.

Le Garde des Sceaux, Ministre de la Justice,

Jules Càzot.

1. فاطمة جعفر ،نادية قديري ، المرجع السابق، ص 110

قائمـــــة المصـــــادر والمراجـــــع

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

1- أ جيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر ، تر: عيسى عصفور ، منشورات عويدات ، بيروت لبنان ، 1982 .

2- أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871 - 1919) ج1، د ط، دار الرائد للكتاب ، الجزائر 2007

3- ابن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920 -1936، ج 1، د ط ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984

4- بقطاش خديجة ، الحركة التبشيرية في الجزائر (1830-1871)، د ط ، منشورات د حلب، د م ،2007.

5- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)ج 1 ، د ط ، دار المعرفة ، الجزائر .2006 .

6- بلقاسمي بوعلام، التشريعات العقارية الاستعمارية وتأثيرها على المجتمع الجزائري خلال القرن 19م ، د ط ، الآمال للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2016 .

7- بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1 ، دار طليطلة، الجزائر . 2009.

8- بن داهة عدة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)ج 1 ، ط1 ، المؤلفات للنشر والتوزيع ، الجرائر، 2013.

9- بن عثمان خوجة حمدان، تقديم وتحقيق: محمد العربي الزبيري، د ط ، منشـــــورات AN EP، الجزائر، 2006.

10- بن داهة عدة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)، ج2، ط1،المؤلفات لنشروالتوزيع ،الجزائر، 2013 .

11- بو عزيز يحيـــــى ، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنيـــة الجزائرية (1830 - 1954)، د ط ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007.

12- بوحوش عمار، تاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، ط1 ، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان 1997.

13- بوضرساية بوعزة ، الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 م ، د ط ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، د م ، 2007 .

14- ثنيو نور الدين، اشكالية الدولة في الحركة الوطنية ، ط 1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت لبنان ، 2015 .

15- حرب أديب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر (1808- 1847) ،ط2 ،دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005 .

16- خرشي جمال، الاستعمار وسياسة الاستيعاب والادماج في الجزائر(1830-1962) ترجمة : عبد السلام عزيزي، د ط ، دار القصبة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009 .

17- خطيب أحمد ، حزب الشعب الجزائري ، ج 1 ، د ط ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986.

18- خياطي مصطفى ، حقوق الانسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، د ط منشورات ANEP، د م ، 2013 .

19- داهش محمد علي ، دراسات في المغرب العربي المعاصر، د ط ، مركز الكتاب الأكاديمي ، د م ، د ت.

20- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1900 -1930) ج 1، ط4 ،دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، 1992.

21- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1860-1900) ،ج1، القسم الثاني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 2000،

22- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1900) ،1ج، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت لبنان، 1992 .

23- سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث "بداية الاحتلال "، ط3 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

24- سليماني الأعرج أبو عبد الله، تاريخ الجزائر بين قيام الدولة الفاطمية و نهاية ثورة الأمير عبد القادر، تحقيق حساني المختار، د ط ، المكتبة الوطنية الجزائرية، د م، د ت.

25- سيدي صالح حياة، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين (1871-1895) ،د ط دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر ،2012 .
26- صارى جيلالى ، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830- 1962) ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د م ، 2010 .
27- صلابي علي محمد، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر تاريخ الجزائر ما قبل الحرب العالمية الأولى، د ط ، دار المعرفة ، بيروت لبنان د ت.
28- عباد صالح ،الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، د ط ، دار هومة، الجزائر 2012 .
29- عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الي 1962 ،ج1 ،د ط، دار المعرفة ،الجزائر، 2006.
30- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة، الجزائر، 2002.
31- عوض صالح، معركة الاسلام والصليبية في الجزائر (1830- 1930) ، ج 1 ، ط1 الزيتونة للإعلام والنشر، د م ، 1989
32- عيساوي محمد، شريخي نبيل، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830-1871) ، د ط ، مؤسسة كنوز الحكمة ، الجزائر، 2011 .
33- - غـــربي الغالـــي، العدوان الفرنســـي على الجزائـــر الخلفيات والابعاد، 1ط ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د م ،2007 .
34- فركوس صالح . المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق م – 1962 ،د ط ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2003 .
35- فركوس صالح ، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ وإلى غاية الاستقلال، ط1 ، القافلة للنشر و التوزيع ، الجزائر، د ت .
36- فركوس صالح ، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ط1،البصائر الجديدة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013 .

37- فريد بنور، المخططات الفرنسية إتجاه الجزائر (1782- 1830) ، د ط ، مؤسسة كوسكار للنشر و التوزيع ، الجزائر،د ت.
38- فلفاط عبد الباسط ، سياسة الاحتلال الفرنسي اتجاه القضاء الإسلامي في الجزائر ما بين (1830- 1892) ، ط1 ،دار القرطبة للنشر والتوزيع، الجرائر، 2015.
39- قنان جمال ، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دط منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د م ، د ت .
40- مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث ج3 ، د ط ، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964 .
41- المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، د ط، دار البصائر، الجزائر، 2009 .
42- مقلاتى عبد الله، المرجع في تاريخ الجرائر المعاصر (1830-1945)،د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، د م ، 2014 .
43 - مقلاتى عبد الله ، المشروع الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية (1830-1962) ،دط ، وزارة الثقافة ، الجزائر، د ت .
44- نجادى بوعلام، الجلادون (1830-1962) ، د ط ، منشورات ANEP ،د م ، 2007 .
45- نجادي بوعلام ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر زمن المجازر حقبة التحريف ، د ط ، موفم للنشر، الجزائر، 2013 .
46- يحى جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر من(1830-1960)، د ط ، دار المعرفة القاهرة مصر، دت.

باللغة الفرنسية :

1- Bouamrane Chikh. Djidjelli mohamed l'Algerie coloniale, par les textes (1830-1962) edition hammouda , Alger ,2003.

2- Charles –André julien. histoire de l'Algérie contemporaine la conquete et les debuts de colonisation (1827-1871) editions CASAH-Alger .2005.

المقالات

1- ايت حبوش حميدة، قانون التجنيد الإجباري 1912 دراسة في ظروف صدوره ومواقف الجزائريين منه. مجلة حوار المتوسط، العدد 02 ، 2018 .

2- بن حسين كريمة، المتجنسون مواقفهم وأفكارهم وطموحاتهم، مجلة العلوم الانسانية، المجلد أ ، العدد 30 ، 2018 .

3- بوحوص شهيناز، القوانين الاستثنائية الفرنسية في الجزائر(1830-1882)،مجلة الأفاق الفكرية، المجلد 01، العدد 02، 2022 .

4- بوشو وليد ، التجنيد الاجباري ومشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولي ، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية ، العدد الأول، 2019 .

5- حميدي أبو بكر الصديق ، السياسة الادارية في الجزائر (1830-1849) ، مجلة البحوث التاريخية ،العدد01.2017.

6- زقب عثمان ، نظام البلديات في الجزائر خلال القرن 19م، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية ، المجلد 05 ،العدد 02، 2021 .

7- سباعي سيدي عبد القادر، برشاد محمد، الجزائريون بين الصفة والمواطنة الفرنسية، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 04 ، العدد 08 ، 2018 .

8- سلاماني عبد القادر، دور المكاتب العربية في توطيد اركان الاحتلال الفرنسي ، مجلة البدر، العدد 26، 2011.

9- صحراوي فتيحة،علاقة الجزائر بالدولة العثمانية و مصر في عهد الداي حسين ،حولية المؤرخ مجلة دورية محكمة يصدرها إتحاد المؤرخين الجزائريين ، العدادان 13-14 2003.

10- طرشون نادية ، سياسة نابليون الثالث العربية ، مجلة الدراسات والابحاث، العدد 26، 2017.

11- فركوس صالح ، الادارة الاستعمارية والمجتمع الجزائري(1830-1844)، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية ، العدد 27، 2019 .

12- مرجاني عبد القادر، المكاتب العربية ودورها في توطيد دعائم الاحتلال الفرنسي في الجنوب الجزائري ، مجلة الرفوف ، مجلد 09، العدد 01 ، 2011.

13- مقيدش علجية ، قانون التجنيد الإجباري في الجزائر 1912 الظروف – المحتوى – ردة فعل الجزائريين المجلة العربية للابحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مجلد 12 ، العدد 1 ، 2020 ،

14- نايلي عبد القادر ، السياسة الاهلية في الجزائر في الفترة ما بين (1830-1870)،مجلة العلم والمعرفة، المجلد02 ، العدد 28، 2017

- **أطروحات علمية :**

دكتوراه :

1- بن موسى محمد، نماذج من القوانين الزجرية الفرنسية المطبقة على الجزائريين في عهد الجمهورية الثالثة (1881-1912) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر – المعاصر، قسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة السنة الجامعية(2016 -2017)

2- زقب عثمان ، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1914) دراسة في الأساليب الإدارية رسالة لنيل شهادة الدكتوراء قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الموسم الجامعي(2014-2015).

ماستر :

1. برج اية ، الادارة الفرنسية والمسلمون الجزائريون(1830-1870)مذكرة ليل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، اشراف رمضان بورغدة ، قسم التاريخ ، جامعة 8ماي 1945 قالمة ، السنة الجامعية (2021-2022) .

2. بوترعة سارة ، حمودة حياة ،السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر القوانين : 1865-1873-1881-1912، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام إشراف:

الحواس غربي ،قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية (2018.2017) .

3. بوقلمون مريم ، قانون التجنيد الاجباري وموقف الجزائريين منه (1912-1945) إشراف : عمر عبد الناصر، قسم التاريخ ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ،السنة الجامعية (2018.2020).
4. بولقرون فوزية، بوذرع ثلجة، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1840-1940) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ،تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، إشراف: ياسرفركوس ،قسم التاريخ وعلم الأثار ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ،السنة الجامعية 2021.2020 .
5. بيداوي أمال، بوسعادي سامية، التجنيد الإجباري وانعكاساته على الشعب الجزائري (1907-1918) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، اشراف: عبد المالك بو عريوة ، قسم التاريخ ، جامعة أحمد دراية – أدرار السنة الجامعية 2020 -2021.
6. جعفر فاطمة ، قديري نادية، الجزائري في ظل القوانين الفرنسية قانون التجنيس 1865 –قانون الاهالي 1881 نموذ جين ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: الطيب لباز، قسم التاريخ ، جامعة زيان عاشورالجلفة – السنة الجامعية 2015-2016.
7. جيناوي إيمان ، الحملة الفرنسية على الجزائر من خلال رحلة الضابط الألماني شو نبيرغ ، مذكرة ليل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، اشراف بوفاتح بلعمري ، قسم التاريخ ، جامعة محمد بوضياف المسيلة – ، السنة الجامعية 2015 – 2016 .
8. زدادقة ريان، دنيا بلجازية ، المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية وعلاقتهم بالحركة الوطنية والثورة التحريرية (1939 - 1958) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، إشراف: قدادرة الشايب ، قســـــــــــــم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة ، السنة الجامعية (2021 – 2022) .

9. طعيوج سناء، طعيوج بسمة، المكاتب العربية و دورها في تقويض الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1841– 1871) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، إشراف: ياسر فركوس ،قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة السنة الجامعية(2018 – 2019).
10. كيرواني ياسمين، علاق خولة الحصار الفرنسي على الجزائر وموقف الدولة العثمانية (1827 – 1847) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ عام ، إشراف قاسمي يوسف ، قسم التاريخ ، جامعة 8 ماي 45 قالمة ، السنة الجامعية (2016–2017)
11. لعروسي فاطمة الزهراء، الخير زهراء، قانون الأهالي وتأثيره على الشعب الجزائري 1870م ، مذكرة تخرج مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، إشراف: علي زين العابدين، قسم العلوم الانسانية، جامعة أحمد دراية أدرار – ، السنة الجامعية (2021 – 2022).
12. مرزوق عيشة،ربوح فايزة ، قانون الأهالي –1881 وأثاره السياسية والاجتماعية على الجزائريين ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الحديث والمعاصر، إشراق قمان كمال قسم التاريخ ، جامعة زيان عاشور الجلفة – ، السنة الجامعية(2014– 2015).
13. نعامنية أشواق ، قواسمية شريفة، أوضاع الجزائر السياسية مطلع القرن العشرين (1900–1919)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، اشراف: ياسر فركوس ، قسم التاريخ ، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة ، السنة الجامعية (2019–2020) .

الملتقيات :

1. بلمهدي بشير، السياسة العقارية الاستيطانية الفرنسية اتجاه الوقف أو الحبوس في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، (1830-1962) ، المنعقد بولاية معسكر، يومي 20 – 21 نوفمبر 2005 ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 .
2. بن داهة عدة، الخلفيات التاريخية لتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي، اعمال الملتقي الوطني العقار في الجزائر(183- 1962)، منشورات وزارة المجاهدين، 2007.

الموقع الالكتروني :

http://gamus_tunsi.blogspot.com/2022/07، 2023/05/07، الساعة 11:46 .

الفهـــــــــرس

الفهـــرس

إهـــــداء .....

شكر وتقـــدير .....

قائمة المختصرات .....

مقدمـــــة .....أ- د

الفصل التمهيدي : الاحتلال الفرنسي للجزائر

أولاً: الأسباب غير المباشرة لاحتلال فرنسا للجزائر **8**

1-الدوافع السياسية.....**8**

2-الدوافع الاقتصادية **9**

3-الدوافع الدينية. **10**

ثانيا / السبب المباشر للاحتلال الفرنسي (حادثة المروحة).....**11**

ثالثا / سير الحملة الفرنسية على الجزائر والاحتلال **13**

خلاصة الفصل **18**

الفصل الأول : السياسة الإدارية الفرنسية في الفترة ما بين (1830-1871)

أولا / الإدارة الفرنسية في الجزائر ما بين (1830 - 1834).....**21**

1-الإدارة العسكرية المباشرة **21**

2-الوظائف الإدارية.....**23**

ثانيا / الإدارة الفرنسية ما بعد قرار الإلحاق 1834 .....**24**

1-توصيات اللجنة الإفريقية.....**24**

2-الإدارة الفرنسية ما بعد قرار الإلحاق 1834 .....**28**

ثالثا / استخدام المكاتب كأداة للتحكم في الجزائريين 1844.....**31**

1-نشأة المكاتب العربية.....**31**

2- تعريف المكاتب العربية.....**36**

3-مهام واهداف المكاتب العربية 40
4-تنظيم المكاتب العربية 41
رابعا / قانون سيناتوس كونسيل 14 جويلية 1865 43
1-مفهوم القانون.. 43
2-أهداف القانون 44
3- ردة فعل الجزائريين من القانون 45
❖**خلاصة الفصل** 47

الفصل الثاني : السياسة الإدارية الفرنسية في الفترة ما بين (1871-1914)

أولا / قيام الحكم المدني ومراسيمه..... 50
ثانيا / نظام البلديات خلال فترة الحكم المدني 55
1-بلديات كاملة السلطة..... 55
2-البلديات المختلطة..... 57
ثالثا / قانون وارني 26 جويلية 1873..... 58
1-مفهوم القانون ومضمونه 58
2-أهداف القانون ونتائجه..... 60
رابعا / قانون الأهالي" الانديجينا 1881" 62
1- مفهوم القانون ومضمونه..... 62
2-أهداف القانون وردة فعل الجزائريين 66
3- أثار قانون الأهالي..... 68
خامسا / قانون التجديد الاجباري 1912 71
1-دوافع صدور القانون ومفهومة 71
2-أهداف القانون وردة فعل الجزائريين منه 75
3- آثــار القانــون..... 79
خلاصة الفصل 80
خاتمـــــــــة 82

الملاحـــــــــق.....84

قائمة المصادر والمراجع.....94

الفهـــــــــــرس 105

الخلاصـــــــــــة..... 108

✓ خلاصـــــة :

اتبعت فرنسا أثناء استعمارها للجزائـر سياسـة إداريـة خاصة بهدف التحكـم في الجزائريين وإخضاعهم لسلطات الفرنسية وكذلك من أجل القضاء على الشخصية الوطنيـة وطمس معالمها ، حيث قامت بتأسيس العديد من الإدارات لتحقيق هذه الاهداف ومن بينها المكاتب العربية التي استخدمت كأداة لتحكم الجزائريين ، وكانت السلطة فيها تعود إلى القادة العسكـريين الذيـن كانـوا يسيـرون المسائـل الاداريـة ، وهـي الفترة التي عرفت بالحكـم العسكـري ، بالإضافـة أن الإدارة الفرنسية في الجـزائر قامت بسـن العديـد من القوانيـن الإدارية التي أثقلت كاهـل الجزائريين وزادت من معاناتهم ، ويمكن تمييز هذه الفترة بظهـور نظامين للحكم في الجزائر هما نظام الحكم العسكري وكانت فيه الجزائر تابعة لوزارة الحـرب الفرنسية ، ونظام الحكم المدني الذي انتقلت فيه السلطة من يد العسكريين إلى يد المدنيين ليصبح المستوطنون هم أصحاب القرار الأول والأخير في الجزائر.

- **ترجمة للإنجليزية :**

During its colonization of Algeria, France followed a special administrative policy with the aim of controlling the Algerians and subjecting them to the French authorities, as well as in order to eliminate the national character and obliterate its features, as it established many departments to achieve these goals, including Arab offices that were used as a tool to control the Algerians, and the authority in them belonged to the leaders The military who were managing administrative issues, which is the period known as military rule, in addition to that the French administration in Algeria enacted many administrative laws that burdened the Algerians and increased their suffering, and this period can be distinguished by the emergence of two systems of government In Algeria, they are the military system of government in which Algeria was subordinate to the French Ministry of War, and the civil system of government in which power was transferred from the hands of the military to the hands of civilians, so that the settlers became the first and last decision makers in Algeria.

- **ترجمة للفرنسية :**

Lors de sa colonisation de l'Algérie, la France a mené une politique administrative spéciale dans le but de contrôler les Algériens et de les soumettre aux autorités françaises, ainsi que dans le but d'éliminer le caractère national et d'effacer ses traits, car elle a créé de nombreux départements pour y parvenir. objectifs, y compris les bureaux arabes quiIl a été utilisé comme un outil pour contrôler les Algériens, et l'autorité y appartenait aux commandants militaires qui géraient les questions administratives, qui est la période connue sous le nom de régime militaire, en plus de cela, l'administration française en Algérie a promulgué de nombreuses lois administratives qui a accablé les Algériens et aggravé leurs souffrances, et cette période se distingue par l'émergence de Deux systèmes de gouvernement en Algérie sont le système de gouvernement militaire dans lequel l'Algérie était subordonnée au ministère français de la guerre, et le système de gouvernement civil dans lequel le pouvoir a été transféré des mains des militaires aux mains des civils de sorte que les colons sont devenus les premiers et derniers décideurs en Algérie.